الجمهورية الجزائرية الديمقـراطية الشعبية

وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

ملحقة قصر الشلالة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

السياسة الإدارية الفرنسية في مناطق الحكم المدني وتأثيرها على المجتمع الجزائري مابين:1870-1907م

إعداد الطالبين: إشراف الدكتور:

- مزاري عثمان — د. بن زهرة يوسف
- زياني رابح

الأستاذ	الرتبة	الصفة
د. بن زهرة يوسف	أستاذ محاضر	مشرفا
د. والي امحمد	أستاذ مساعد	رئيسا
أ.لحسن ابراهيم	أستاذ مساعد	مناقشا
أ.كيحل البشير	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية:

1442-1443هـ/ 2021-2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

انطلاقا من قوله تعالى:"" **لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"" الآية 07 من سورة ابراهيم**
نحمد المولى عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله وعظمته.

فالحمد والشكر لله الواحد الأحد أولا وأخيرا وعملا بقوله – صلى الله عليه وسلم-

«من لا يشكر الناس، لا يشكر الله عز وجل»

نتقدم بجزيـــــــــــــل الشـــــــــكر

إلى الأستاذ المشرف بن زهرة يوسف على حسن إشرافه وتوجيهاته القيمة التي قدمها لنا.

إلى جميع الأساتذة عبر جميع مراحل الدراسة دون نسيان معروف كل من ساندنا من قريب أو بعيد، وساهم في إثراء بحثنا.

إلى كل هؤلاء شكـــــــــــــــــــــــــرا.

إهـــداء

إلـــــى سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا محمد صلـــى الله عليه وســـلم
إلـــى الينبوع الذي لا يمل العـــــــــــــطاء
إلـــــــى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها
إلـــــــــى والدتي العزيزة
إلـــــــــى من أحمل اسمه بكل فخـــــــــــر
للذي دفعني إلى طريق النجاح العلمي أن ارتقى

سلم الحياة بحكمة وصبر والدي العزيز
رحمك الله وجعلك في أعلى درجات الجنة " جنة الفردوس"
إلـــــى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة
إخوتـــــــي وأخواتـــي أتمنـــــــــــى لهم تمام
الصحـــــــــة والسعـــــــــــادة.
إلى خالتي أستاذة الدكتورة صوالح نصير
إلى أنامل هذه المذكرة أختي
إلى من عشت معهم أجمل صور الأخوة وأسمى معاني الصداقة
كـــــل من وسعـــــــهم قلبـــــي ونسيهـــــــم قلمـــــــــي
إلـــــــــــى كـــــل هؤلاء أهـــدي ثمـــــــرة
عمـــــــــــــي

عثمان

إهداء

إلى النّبع الصّافي الذي أستقي منه وأتعلق بنجوم سمائه وأرتمي في أحضانها: أمي الغالية منبع الرأفة والحنان.
إلى من علمني معاني الحب والوقار، إلى صاحب الهيبة والاحترام والتقدير من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، إلى والدي العزيز.

إلى الذين تقاسمت معهم رحم أمي إخوتي وخاصة أختي التي ساعدتي كثيرا في إنجاز هذه المذكرة.
إلى قرة عيني زوجتي وسندي في هذه الحياة ،وإلى من لقائه بسمة وصوته نغمة وحبه نعمة إلى ولدي آدم

إلى من عشت معهم أجمل صور الأخوة أسمى معاني الصداقة جميع الأصدقاء والأحباب

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذتنا الكرام.

رابح

مُقـــــدّمـة

مقدمة:

مع بداية سنة 1870، وتغيير نظام الإدارة الفرنسية في جزائر من عسكري يعتمد على قوة الجيش إلى نظام مدني أصبحت فيه السلطات في الجزائر بمقتضي دستور الجمهورية الفرنسية تستند إلى قرارات برلمانية مدنية شددت فرنسا قبضتها أكثر على الجزائر بهدف تحويلها إلى مقاطعة فرنسية ،ولتكريس المسعى وهذا الهدف واصلت فرنسا متابعتها وتشجيعها للحركة الاستيطانية ،وحركة التعمير بالجزائر وذلك من خلال إصدار مجموعة من إجراءات السياسية والق وانين الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والثقافية التي كان لها أثر الوخيم على المجتمع الجزائري،ومن هنا كان اختيارنا للموضوع والذي جاء تحت عنوان : السياسية الإدارية الفرنسية في مناطق الحكم المدني وتأثيرها على المجتمع الجزائري مابين 1870-1907 .

دوافع اختيارنا للموضوع:

لقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب الذاتية منهاوالموضوعية،فالذاتية:

تتمثل في رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها الإدارة الفرنسية على المجتمع الجزائري، أما الموضوعية:

فتتمثل في قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول في مثل هذه المواضيع وإن وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية، تتناول فترة قصيرة أو منطقة جغرافية معينة ، لذا لا يمكن القول إن النظام الإداري أو القوانين الإدارية المتعلقة بالفترة الاستعمارية ماتزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث وعليه يأتي بحثا هذا مساهمة في تسليط الضوء على بعض الجوانب المجهولة ، ومن بين الدوافع أيضا وجود مادة علمية وأرشيفية.

إشكالية البحث :

لدراسة الموضوع قمنا بطرح إشكالية رئيسية تمثلت في:

كيف كان الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر قبل فترة 1870-1907؟ وماذا تضمن التنظيم الإداري الاستعماري في مناطق الحكم المدني؟ وما مدى تأثير هذه السياسة الإدارية على المجتمع الجزائري؟

وضمت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية سنحاول الإجابة عليها خلال فصول الدراسة وهي كالآتي:

- ماذا شمل التنظيم الإداري ؟ وكيف انعكست السياسة الاستعمارية على الجزائر ؟ وما أهم المقاومات الشعبية التي كانت ضد الاستعمار آنذاك؟
- فيما تمثلت الهياكل والقوانين الإدارية والقضائية الفرنسية في الجزائر؟
- كيف كان تأثير السياسة الإدارية الفرنسية على المجتمع الجزائري سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعياودينيا؟

أهداف البحث:

من أهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها هي:

- التعرف أكثر على الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر.
- معرفة التنظيم الإداري والاستعماري في مناطق الحكم المدني.
- التعرف على مدى تأثير السياسة الإدارية الفرنسية على المجتمع الجزائري في مختلف المجالات.

المنهج المتبع:

للإجابة عن إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي الوصفي، فهو المنهج الوحيد الذي يعتبر ضروريا في كل دراسة تاريخية، لأنه يسمح بوصف الوقائع والأحداث التاريخية.

الخطة المتبعة:

نظرا للمادة العلمية المتحصل عليها والتي دفعت بينا إلى تقسيم إلى **مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.**

وقد تناولنا في فصل الأول الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر 1830-1870 والذي اندرج تحته ثلاث مباحث عنونا المبحث الأول بسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر(1830-1870) حيث تضمن عناصر جزئية تمثلت في الغزو الاستيطاني والإدماج وتجنيس اليهود، في حين تضمن المبحث الثاني انعكاسات السياسة الاستعمارية على الجزائر، والذي اندرج تحته عناصر جزئية تضمنت نتائج السياسة الفرنسية الاستعمارية في المجالات العسكرية والإدارية والاقتصادية والثقافية واحتوى المبحث الثالث على بعض المقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، والذي تناول عدة ثورات منها: ثورة الزعاطشة 1849 والقبائل(1851-1857) وثورة الشريف محمد بن عبد الله(1851-1895) وثورة أولاد سيد الشيخ(1864-1881) وثورة بن ناصر بن شهرة في شمال الصحراء(1851-1875).

أما بخصوص الفصل الثاني فكان بعنوان التنظيم الإداري الاستعماري في مناطق الحكم المدني (1870-1907) والذي تفرع عنه ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى الهيكل الإداري الاستعماري والذي تناول العناصر التالية الحاكم العام، والعاملات، والبلديات، وم ن جهة أخرى عنونا المبحث الثاني بالقوانين الإدارية تصنف بدوره إلى خمس عناصر قانون كريميو وقانون الأهالي وقانون الاستقلال المالي وقانون إنشاء

المحاكم الزجرية وقانون جونار وجاء عنوان المبحث الثالث كالآتي السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر حيث تضمن مراحل السياسة القضائية ومرحلة الاستقلال الذاتي للعدالة الإسلامية ومرحلة الإدماج.

وتناول الفصل الثالث تأثير السياسة الفرنسية الإدارية على المجتمع الجزائري، والذي انقسم إلى ثلاث مباحث حيث تطرق المبحث الأول إلى تأثير السياسة الفرنسية على الجانب السياسي والأمني حيث تضمن عناصر جزئية كتطبيق مبدأ السياسة الجماعية ووضع الجزائريين رهن الاعتقال الإداري وتبني سياسة الإدماج والإخضاع والحرمان السياسي وضعت التمثيل الإداري، وتمثل المبحث الثاني في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لتأثير السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري وقسم إلى العناصر التالية انهيار النظام العقاري وتغيير البنية التقليدية وعنونا المبحث الثالث بالجانب الديني لتأثير هذه السياسة، والذي ساءت حالته إلى مستوى خطير.

أهم المصادر والمراجع المتبعة:

لقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث، متضمنة كتب باللغة العربية والفرنسية، بالإضافة إلى رسائل جامعية ومن أهمها يحي بوعزيز وصالح فركوس والعديد من المراجع ورسائل الجامعية التي ساهمت في إثراء الموضوع منها كتاب الجزائر المعاصرة لشارل روبير أجرون حيث تميز بعمق التحليل فيما يخص الحديث عن الممارسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وكتاب المعمرون والسياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر لصالح عباد وكتاب تاريخ الجزائر المعاصرة لشارل أندري جوليان الذي تحدث فيكتابه عن التفاصيل التي تتناول الإدارة الفرنسية والمستوطنين في الجزائر وكتاب تاريخ الجزائر المعاصرة لبشير بلاح الذي تحدث عن الجزائر.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث أو أي دراسة من صعوبات معرفية ومنهجية تعترض الباحث أثناء إنجازه لبحثه خاصة عندما يكون الباحث في بداية مشواره البحثي، وهو الحال بالنسبة لنا فمن بين الصعوبات التي واجهتنا نذكر:

-ظروف إنجاز هذا البحث ونقصدهنا الظروف التي فرضتها علينا جائحة كورونا التي جعلت أحدنا بعيد عن الآخر وهو ما جعلنا مشتتي الأفكار أحيانا وهذا حتما يؤثر على الموضوع.

-وفرة المادة العلمية وتشابهها في جل المراجع التي لها صلة بالموضوع.

الفصل الأول:

سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر

1830-1870م

المبحث الأول: سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر1830-1870:

أ-الغزو والاستيطان

كانت بلاد القبائل مستقلة غير خاضعة لسيطرة فرنسا بالإضافة أنها كانت تمثل ملجأ المجاهدين الأمر الذي دفع بفرنسا لغزو هذه المنطقة مطلع الخمسينات [1]،فلما تولىكلوزيل [2] الحكم جاء على لسانه أثناء مناقشة ميزانية 1835م " لنعوض تكاليف الاحتلال وتجعله غير مضر بنا اقتصاديا يجب أن نستعمر هذا البلد حيث رأى أنه يجب إيجاد استراتيجية لبناء اقتصاد فرنسي قوي" [3]، مشجعا بذلك عملية الاستيطان التي عرفت نشاطا متزايدا في عهد الجنرال بيجو الذي اتبع سياسة مصادرة الأراضي حيث ادعى بيجو أنه من حق أي فرنسي امتلاك أجود الأراضي دون الاهتمام إلى ملكية الأرض[4].

فجاء على لسانه في إحدى اللقاءات التي جمعته بحكام المقاطعات " لم أجد أي وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين أحسن من مصادرة أملاكهم"[5].

وذلك لتمديد مستوطناتهم خاصة في المواقع الاستراتيجية حيث عملت على تهجيرالأوروبيين على الجزائر على متن سفنها إلى كل المناطق التي وقعت تحت سيطرتها فقد أنشأت الإدارة الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1848-1850م أكثر من 42 قرية خاصة بالمستوطنين أهمها مارنغولاحجوط حاليا[6]

---

[1] يحي بوعزيز، **دور عائلتي المقراني والحداد** (ش.و.ن.ت) الجزائر1975، ص.17.

[2] كلوزيل هو بارتران ولد في 12 ديسمبر 1772 في فرنسا تولى عدة وظائف في الجيش، سفير في إسبانيا، نائب البرلمان الفرنسي، تولى الحكم خلفا لجي بورسون في الجزائر 12 أوت 1830 إلى فيفري 1831 وأصبح ماريشال في جويلية 1831م حاكم عام على الجزائر أوت 1835 إلى فيفري 1837.

[3] صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930م**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه قسم تاريخ وعلوم الآثار جامعة الحاج لخضر باتنة2013-2014، ص62.

[4] فرحات عباس،**ليل الاستعمار**.تر. أبو بكر جال ANEP 2005، ص.75.

[5] عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا** (ش.و.ن.ت) 1979 الجزائر، ص49.

[6] دليلة بوجناح،**الفكر الاستعماري وتطوره خلال القرن 19 من نظريات والممارسات**، شهادة لنيل الماجيستر، قسم تاريخ جامعة الجزائر 2010-2011، ص14.

ولتعزيز قاعدتها الاستيطانية أصدرت عدة مراسيم على رأسها مرسوم 1850م لتشجيع الفلاحة والذي ينص على أن يمنح بنك الجزائر قرض لكل معمر مالك للأرض بدون مقابل على عكس الجزائريين الذين فرضت عليهم فوائد وأرباح طائلة[1].

وقد ساهمت هذه السياسة في ارتفاع عدد القوى الاستعمارية إذ بلغت في الفترة الممتدة من 1851-1857م ثمانية وستين قرية معتمدة في ذلك على شركات سويدية ذات رأس مال كبير التي كانت لها علاقة مع الإمبراطور نابوليون الثالث*. بالإضافة [2]إلى تعاونها مع شركات أجنبية أخرى على غرار شركة (la Genoise)* السويسرية التيمنحتها فرنسا أكثر من 20 ألف هكتار من أراضي سطيف مقابل بناء 10 قرى لتستوطن فيها 500 أسرة[3].

كما أجبرت الحكومة الفرنسية بعض المؤسسات الجزائرية على مساعدتها كالشركة العامة الجزائرية SGA* حيث منحت عامي 1863-1871م 100 ألف هكتار للمعمرين الأوروبيين في كل من وهران، الجزائر الوسطى، وقسنطينة[4].

كما لجأت إلى فرض قانون الإنجاز الذي حدد ب 50 فرنك لكل هكتار صالح للزراعة.

---

[1] أحميدةعميرتويوآخرون،آثار**السياسةالاستعماريةوالاستيطانيةفيالمجتمعالجزائري(1830-1954)**، (م ودب)،الجزائر، 2007،ص 42.

*نابليون الثالث، شارل لويس نابليون ولد سنة 1808م، انتخب كرئيس للجمهورية الفرنسية الثانية، توفي عام 1873م، نظر يحي بوعزي، كفاح الجزائر، ص 38.

[2] يحي بوعزيز، مواقف **العائلات الأرستقراطية ثورة الباشاغا محمد المقراني** (ش، ون، ت)، 1994، ص 19.

* La génoise ،مؤسسةذاتطابعفلاحيمختصةفيشراءالأراضيوتوزيعهاعلىالمعمرين،ينظرأحميدة

[3] أحميدةعميراوي،مرجعسابق، ص 58.

[4] أحميدةعميراوي،نفسالمرجع، ص 59.

ولتنشيط عملية الاستيطان أصدرت مرسوم أقرت فيه ضرائب على الأراضي غير المستغلة مع إمكانية انتزاعها من أصحابها بعدما قامت بوضع عراقيل تحول دون حيازة الفلاحين الجزائريين على الوثائق للحصول على تلك الأراضي بالرغم من أنها من ممتلكاتهم[1].

بل راحت تدعو المواطنين الفرنسيين لتسجيل أنفسهم للاستفادة من هذه الأراضي مقابل تعزيز امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية[2]. وإتباعهم لسياسة الإغراء لجلب الأوروبيين للعيش في الجزائر[3]، وذلك لبسط النفوذ الفرنسي والأوروبي على الجزائر وتحطيم الشعب اجتماعيا واقتصاديا وتجريده من كامل ممتلكاته، حيث أصبحت تقوم بتوزيع الأراضي مجانا على الأوربيين بعد انتزاعها من ملاكها الأصليين[4].

ومن أهم الذين استفادوا من سياسة فرنسا الاستيطانية الجمعيات والهيئات المسيحية وذلك بسبب رغبة فرنسا في إحلال الدين المسيحي بدل الاسم[5]. فمنح بذلك المقاول الباريسي "دومنسيني" أرض بلغت مساحتها 2672 هكتار بتيبازة مقابل طرد ست وتسعين عائلة جزائرية[6].

عمدت إلى رفع ضريبة الأرض بحجة تطبيق مشاريع عمومية شقت الطرقات بناء مدارس...[7] وحدائق... الأمر الذي أجبر بعض السكان على اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ وقت بعيد بل أبعدوا

---

[1] جيلاليصاري، **تجريدالفلاحينمنأراضيهم 1830-1962**.تر،قندوزةعبادفوزيةط، خاصةدارغرناطة،للنشربالواد . الجزائر.2010، ص33.32.

[2] عدةبنداهة،**الاستيطان والصراعحولملكيةالأراضيإبانالاحتلالالفرنسيللجزائر 1830-1962م**.ج1، ط. خاصة، ص31.

[3] نفسهص 142.

[4] محمد الطلاس، **الثورة الجزائرية**، دارالطلاس،الجزائر2010 ، ص 63.

*الشركةالعامةالجزائريةSGAوتسمىالشركةالماليةالجزائريةأسستفي 12 جويلية 1865متهدفإلىتقديممساعداتماليةللمعمرينالأوروبيينالمتواجدينفيالجزائرينظر A.Warenter : l'Algérie pendant l'empereur ., paris.Octobre.1865.p.17

[5] بسامالعسلي،مرجعسابق، ص 74.

[6] نفسهص 73.

[7] شيتورجلول،**العقارفيالجزائرإبانالاحتلالالفرنسي 1830-1962**معسكرالجزائر 2007،ص 104.

بالقوة من السهول ليلجوا إلى الجبال، هذه الأخيرة التي منعوا من استغلالها من طرف الإدارة الفرنسية للغابات بعدما جعلت منها مراعي للمواشي[1].

لم تكتف فرنسا بسياسة الإغراء التي انتهجتها لتحقيق مشاريعها الاستيطانية بل راحت تطبق أساليب أكثر وحشية من خلال مصادرة الأراضي وحرقها ففي عهد نابوليون تم إحراق أزيد من 200 قرية وقطع أكثر 1000 شجرة زيتون بل راحت تهدم بيوت الأهالي التي بلغ عددها 100 بيت في منطقة القبائل فقط[2].

كما لجأت إلى مايعرف بتقسيط الأراضي في 9 مارس 1863 حيث كانت تحتفظ بالقسط الأكبر من الأراضي للضباط فمثلا نجد سكان قسنطينة كانوا يملكون حوالي 343387 هكتارا وبعد إصدار هذا القانون بقي 282024 من الأراضي[3].

وقد ساهمت بذلك في تشجيع تدفق المستوطنين الفرنسيين على الجزائر [4]وتزايد عدد المعمرين [5] ولتجنب سخط الجزائريين أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم يقضي بعدم التمييز بين المعمرين والسكان الأصليون الذي يحمل في طياته الهوة بين كلا الطرفي[6].

وقد نتج عن سياسة فرنسا الاستيطانية تضاعف البؤس والشقاء والحرمان في صفوف الجزائريين فبعدما كانوا أصحاب الأراضي غرباء عنها[7].

وحولت الأوروبي في الجزائرسيدا والسيد مالك الأرض، تحول إلى خادم [1]كما ساهمت في ترسيخ فكرة التفوق الغربي وذلك من خلال تحقيق التبعية الدائمة لسكان المحليين المستوطنين لدرجة اهتمام العرب بأنهم قوة غير قابلة للتحضر[2].

---

[1] 17 عبدالحميدزوزو،**نصوصووثائقفيتاريخالجزائرالمعاصر 1830–1900م**المؤسسةالوطنية للفنون الرغايةالجزائر2009،ص163.

[2] بياربيان،**سطوعلىمدينةالجزائر**منشوراتالشهاب، باتنة2013،ص259.

[3] جيلاليصاري، المرجعالسابق ، ص38.

[4] رأفتالشيخ، **تاريخالعربالمعاصر**. دارروباريتللطباعة1996،ص136.

[5] أندرينوشيوآخرون،**الجزائرييناالماضيوالحاضر**، ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر1984،ص335.

[6] Georges Michel , l'Algérie pour les algériens,Libraire,Éditeur,Paris 1861.

[7] يحيىبوعزيز،**دورعائلةالمقرانيوالحداد**،(ش.و.ن.ت) الجزائر1975.

بعدما أفقرتهم وجردتهم من كامل ممتلكاتهم فلم تكتف بانتزاع الأراضي بل راحت تنهب خزينة الجزائر من أموال وذهب وفضة والتي أصبحت تتصرف فيها كما تشاء.

ب-الإدماج:

بعد سقوط الحكومة الفرنسية الثانية أمطرت باريس الجزائر بوابل من القرارات التي جاءت لخدمة مصالح فرنسا وأغراضها والتي وصل عددها أكثر من 58 قرارا أهمها إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في وزارات حكومة فرنسا[3].

فقامت بتأسيس وزارة أطلق عليها وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 24 جوان 1858م التي أسندت مهاما إلى الأمير جيروم نابليون*[4]، حيث قام بحصر الدوائر الإدارية جميعها في هذه الوزارة معتبرا بأن الجزائر مجرد امتداد لفرنسا فعلى الرغم من كونه مقيم بباريس إلا أنه كان يدير أمور الوزارة وفقا للمبادئ والقوانين الفرنسية معتمدا في ذلك على لجان عليا قاما باستحداثها لهذا الغرض[5].

قد حاولت فرنسا إدماج العدالة الإسلامية في العدالة الفرنسية فقامت بإزالة صلاحيات السلطة العسكرية لتحقيق ذلك فلم تبقي سوى على منصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية التي أسندت مهاما إلى

---

[1] عبدالمجيدمشيخي، **الهجرةالجزائريةإبانمرحلةالاحتلال 1830-1962** فندقالأوراسيأكتوبر 2006، ص 30.

[2] عبدالمالكخالقالتميمي، **الاستيطانالأجنبيفيالوطنالعربي**،عالمالمعرفة،الكويت، 1983، ص 35.

[3] أبوقاسمسعدالله، **الحركةالوطنيةالجزائرية 1900-1930**. ج2. ط4. دارالغربالاسلامي، لبنان1992، ص30.

* جيرومنابليون،هوابنأصغرإخوةنابليونالأولملمالمعادينللكنيسة ورجالالدينمنأهممشجعيالاستعمارالأوروبيعينوزيرلوزارةالجزائرومستعمرات 1858مينظرشارلأندريجوليان،مرجعسابق، ص 693.

[4] يحيبوعزوز، **عائلةالمقرانيوالحداد**.

[5] شارلروبينأجرون، **تاريخالجزائرالمعاصر**. تر عيسىعصفور. ط1. دارمنشوراتعويدات،بيروتباريس1982م، ص 55.

* ماكماهون،هوماريشالفرنساودوقماغنينيتولد 1808 برزاسمهأثناءحربالقوميثاستطاعاحتلالمالاكوفوحققعدةانتصاراتفيمعركةماغنيتا عينحاكماعلىالجزائرفي 1864-1870 وعلىالرغممنكونهملكياإلاأنهأصبحرئيسالثانيللجمهوريةالفرنسيةمنسنة 1873 إلى 1879. توفي 1893م،بسامالعسلي،المرجعالسابق، ص 63.

الماريشالماكماهون* الذي دخل على صراع مع عمه الإمبراطور[1] بسبب سياسته الخارجية اتجاه إيطاليا وكذا سياسته التي تؤيد اتجاه المعمرين الأوروبيين التي رأى فيها أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية ولهم كل الحرية في طرد الجزائريين من أرضهم [2]. حيث أجبر على التنازل من منصبه بعدما رأى ماكماهون فشل سياسته الأمير جيروم في الجزائر إذا لم يتمكن من دراسة عزيمة وإصرار الجزائريين لاسترجاع حريتهم[3].

وقد تم تعيين مكانه شاسلو لوبا* الذي ظهرت عليه نفس إرادة تحقيق الإدماج وذلك من خلال الإصلاحات القضائية التي جاء بها حيث دع ا إلى إلغاء القضاء الإسلامي والرجوع إلى المحاكم الفرنسية الأمر الذي عرضه لعداء العسكريين. لينته ي الأمر بإلغاء النظام تماما وتعويضه بإنشاء الحكومة العامة للجزائر في ديسمبر 1860م[4].

ليتولى بعد ذلك منصب الحكم الجنرال بيليسيه* الذي تمتع بصلاحيات واسعة أدخلته في صراع مع نابليون هذا الأخير الذي كان في كل مرة يدعي ويتظاهر بمساندته للجزائريين[5].

وقد دع ا إلى التعايش السلمي بين الجزائريين والمعمرين وذلك من خلال التمتع بنفس الحقوق والامتيازات في جميع المجالات محاولا بذلك تحقيق أطماع فرنسا الاستعمارية[6]، ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعثها بيليسيه في 6 فيفري 1863م والذي أمره بوقف مصادرة الأراضي مراعيا أن وجود فرنسا

---

[1] يحيىبوعزيز، **موقفالعائلاتالأرستقراطية**،المرجعالسابق.

[2] بسامالعسلي،المرجعالسابق، ص76.

[3] نفسالمرجعص 76.

*شاسلولوبا،تولىالحكمخلفالنابليونبحيرومفي 24-03-1859متقلدعدةمناصبأهمهاوزيرالحربية و المستعمراتفي 10-04-1851موقيادةالسلكالتشريعي. ينظرشارلأندريجوليانمرجعسابق، ص690.

[4] شارلروبينأجرونمرجعسابق، ص 57.56.

*بيليسيه،ولدجونجاكبيليسيهفينوفمبر 1794مبروانالفرنسيةالتحقبالجيشسنة 1813مرقيإلىرتبةملازمأول 1842مورتبةعقيد 1852معينحاكماعاماباالجزائرفي 24-11-1860متوفيفي 22ماي 1869م.

[5] أحمدعميراوي،**منتاريخالجزائرالحديث**ط2. دارالهدى. الجزائر2004،ص79.

[6] يحيىبوعزوز،**سلطةالتسلطالاستعماري**. عالمالمعرفة.الجزائر 2009،ص 24.

بالجزائر لم يكن أبدا بدافع استعماري بقدر ما هو إنساني جاء لخدمة الجزائريين وإن فرنسا جاءت لجلب الحضارة إلى العرب قائلا: «نابليون إمبراطور العرب كما هو إمبراطور فرنسا"[1].

فقام باستصدار عدة مراسيم تقضي نتوقف الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، وذلك رغبة منه في كسب أكبر عدد من المؤيدين في الجزائر بسط نفوذه وجعل الجزائر مملكة فرنسية[2]، فلم يف نابليون بأي من وعوده فلم يتحصل الأهالي على نفس حقوق الفرنسيين في التمييز والمساواة[3].

ج- تجنيس اليهود:

منذ أن وطأت أقدام فرنسا في الجزائر سارعت في إصدار مجموعة المراسيم والقوانين التي تخدم مصالحها فلم تكتف بمحاولة تحقيق الإدماج وجعل الجزائر مملكة فرنسية بل نادت إلى ضرورة تجنيس اليهود، حيث شجع قادة فرنسا على غرار نابليون الثالث الذي قام بزيارة إلى كل من الجزائر ووهران وقسنطينة التي أصدر مجلسها العام في 1858م قرار يقضي بالتجنيس الجماعي لليهود [4]. ففي 1865م قام فرجيي رئيس محكمة بسطيف بتأليف كتاب بعنوان اليهود الجزائريين في الماضي والحاضر والمستقبل شجع من خلاله التجنيس[5]، ما جعل اليهود يطالبون بالتجنيس في عدة مناسبات خاصة في الفترة الممتدة من 1864-1871م وذلك لضمان حقوقهم بالمساواة مع الأهالي[6]،حيث سلم الخدمات نابليون الثالث

[1] أبوقاسم سعدالله، **الحركةالوطنية 1900-1930**، ص 24.

[2] يحيبوعزوز، مرجع سابق، ص 24.

[3] عماربوحوش،**تاريخالجزائرمنالبدايةإلغاية 1962**.ط1. دارالغربالاسلامي. بيروت، ص 228.

[4] luis forest**: la naturalisation des juifs algérienne a l' insurrectionde 1871 société française** , d'un premerie et de libraire.paris.

[5] Gaustaveraumet : **l'antisémitisane algérienne**. Bureaux de la petite république. Paris. p18.

[6] يحيبوعزوز، **سياسةالتسلط الاستعماري**، ص 25.

أثناء زيارته للجزائر 1865م عريضة تحتوي على إمضاءات عدد كبير من رؤساء العائلات اليهودية بالجزائر أيدوا فيها رغباتهم في التجنيس[1] والمتمتع بصفة المواطنة[2].

كما أن لرجال السياسة دور في تشجيع التجنيس على غرار كريميو الذي حمل على عاتقه مشروع تجنيس أوضاع اليهود المتواجدون بالجزائر ويظهر ذلك من خلال زيارته الاستطلاعية التي قادته إلى الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي 1830م التي وصل عددها في 1870م أكثر من 17 رحلة استطلاع من خلالها الاطلاع على تفاصيل المجتمع الجزائري وازدياد رغبته في تحقيق أهدافه وتجنيس أكبر عدد من اليهود[3]، فلما تولى كريميو رئاسة وزارة العدل قام بإصدار مرسوم 24 أكتوبر 1870م يقضي بمنح الجنسية الفرنسية

لليهود في الجزائر[4]. حيث جاء هذا المشروع لمنح اليهود امتيازات تميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأمر الذي يتنافى مع الادعاءات الفرنسية التي كانت في كل مرة تتظاهر بإقرار المساواة بين الجزائريين والمعمرين[5].

فقد استغل كريميو الظروف الصعبة التي تمر بها فرنسا وسقوط نابليون الثالث الذي كان من أشد المعارضين لهذا المشروع لجعل تجنيس اليهود في الجزائر جماعي وإجباري [6] وقد بلغ عدد اليهود الذي شملهم هذا القرار أكثر من ثلاثين ألف يهودي وذلك لتعزيز تواجدهم وسيطرتهم المطلقة في صنع القرار وتأثيرهم

---

[1] أمالمعوش، **يهودالجزائروالاحتلالالفرنسي**. دارالارشاد،ص 79.

[2] فرحاتعباس،**الجزائرمنالمستعمرةإلىالمقاطعة**. تر: أحممنور، طخاصة. منشوراتوزارةالمجاهدين 2007، ص 10.

[3] أمال معوش.

[4] شارلأندريجوليان، مرجعسابق، ص 782.

[5] رابحلونيسي وآخرون،**تاريخالجزائرالمعاصر 1830-1945م**. ج1. دارالمعرفة،ص 83.

[6] بسامالعسلي. مرجعسابق، ص 85.

في المجتمع[1]، فقد كان لهذا المشروع الأثر في انسلاخ اليهود من شخصيتهم وهويتهم والتشبع بأخلاق الأوروبيين وعاداتهم[2].

فقد رأى كريميو في هذا المشروع الحلم الذي تحقق إذ أن تجنيس هذا العدد من اليهود يعد مكسبا لفرنسا يمكنها من تعويض خسائر فرنسا في حربها ضد ألمانيا[3]،وذلك على الرغم من معارضة المعمرين والجزائريين له والمطالبة بإلغائه[4]، وذلك بسبب تخوفهم من إشراك فرنسا لهم في حروبها من جهة ورفض الجزائريين لمحاولة فرنسا القضاء على المحاكم الإسلامية وتعويضها بمجالس قضائية يرأسها اليهود من جهة أخرى[5].

وكان من أهم ما حققه مشروع كريميو هو استحكام قبضة الإدارة الاستعمارية على الجزائر بسبب الانتشار الواسع لليهود واطلاعهم بتفاصيل المجتمع الجزائري من جهة وارتفاع الأوضاع العامة لليهود وزيادة نفوذهم من جهة أخرى[6].

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الاستعمارية على الجزائر:

أدت السياسة الفرنسية الاستعمارية في المجالات العسكرية والإدارية والاقتصادية والثقافية إلى النتائج التالية:

- نزع ملكية الأرض من الجزائريين وتشريدهم في المناطق القاحلة، وتحولهم إلى خماسين.
- تدهور المداخيل وانهيار المستويات المعيشية إلى الحضيض.
- انتشار غير مسبوق للبطالة.

---

[1] أحمدتوفيقالمدني، **كتابالجزائر**المطبعةالعربية 1350هج، ص 63.

[2] يحيبوعزوز،**دورعائلتيالمقرانيوحداد**. ص 140.

[3] محمدالوكيل،**تاريخاليهودفيافريقيا**،ج2.ط1. دارالنهضة. القاهرة،2008، ص 162.

[4] أبوالقاسمسعدالله،**الحركةالوطنية**. ج1،ص240.

[5] بسامالعسلي،نفسهص 86.85.

[6] محمدالوكيل،المرجعالسابق، ص 152.

- تفشي الأمراض والأوبئة الفتاكة.
- تدهور واقع الإسلام والأخلاق واللغة العربية في الجزائر، بسبب حرب الإدارة الاستعمارية على الثقافة والتعليم والمساجد وتشجيعها افتتاح الحانات ومحلات البغاء والملاهي وانتهاك الحرمات وتشجيع العرى وما إلى ذلك[1].
- إخضاع الشعب الجزائري للأقلية الأوروبية العنصرية وقوانينها وثقافتها.
- تسخير الجزائريين لخدمة المشاريع الاستعمارية بكيفية عبودية.
- ضعف النمو الديموغرافي نتيجة المجازر والمجاعات والأمراض.
- عزل المجتمع الجزائري عن العالم وخاصة عن محيطه العربي الإسلامي.
- ترحيل ونفي عشرات الآلاف الجزائريين عن مواطنهم.
- هجرة العديد من الناس نتيجة القهر الفرنسي في كافة المجالات[2].
- طمس وتشويه الذاكرة الجماعية والذوق الاجتماعي واللغوي من خلال تغييب التاريخ الوطني والإسلامي وإفساد لغة التخاطب وتوحيش الأسماء والألقاب.
- وفيما يخص العنصر الأخير فقد كان الفرنسيون بعد صدور قانون إلزام الجزائريين بالتسجيل في دفاتر الحالة المدنية في 23 مارس 1882م كانوا كثيرا ما يرفضون تلقب الجزائريين باللقب الجزائري الشائع الذي يبدأ ب"ابن" أو "أبو" أو "بو" أو "ولد" أو الانتساب إلى القرية أو المدينة أو الناحية أو الطريقة أو الحرفة مثل الوهراني أو السوفي أو القادري أو النجار يلزمونهم بأسماء الحيوانات أو القاذورات أو العاهات أو ألقاب النبز أو التي قد توحي بالدناءة كأسماء "الحنش"،"الذيب"،"رأس الكلب"،"بعرة"،"بقة"

[1] بشير بلاح،**تاريخالجزائرالمعاصر 1830-1989م**.م. ج1. دارالمعرفة. الجزائر2006م، ص 281.

[2] بشيربلاح، مرجع نفسهص 282.

- "فرعون"،"لطرش"،"العقون"،"بوخنونة"،"مجنون"،"حيوان" وغيرها.

المبحث الثالث: المقاومات الشعبية ضدالاستعمار الفرنسي:

لم يسكت الشعب الجزائري بعد توقف مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي للعدوان الفرنسي، بل واصل جهاده دفاعا عن دينه ووطنه باذلا في سبيل ذلك المهج والأموال... وفيما يلي أهم الثروات التي قامت مابين سنتي 1848-1870م.

ثورة الزعاطشة 1849م:

تقع واحة الزعاطشة على بعد 35كلم جنوب غرب مدينة بسكرة و 25كلم إلى الشرق من طولقة وقد ثار سكانها على الاحتلال في شهر مايو 1849 بزعامة رفاق الأمير عبد القادر الشيوخ بوزيان مقدم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة ومحمد الصغير بن عبد الرحمان، والحاج موسى الدرقاوي (مصري الأصل) للأسباب التالية:

1-الاحتلال الفرنسي للزيبان والأوراس الذي بدأ باحتلال بسكرة عام 1843م ورفض السكان الخضوع له خاصة المجاهدين السابقين من رفاق الأمير عبد القادر وأحمد باي الذين كانوا ينتظرون الفرصة المواتية لاستئناف الجهاد، في طليعتهم محمد الصغير بن عبد الرحمان الذي كان خليفة للأمير عبد القادر لسنوات خلت في سيدي عقبة وبسكرة.

2-اندلا ع عدد من الانتفاضات المحلية خلال عام 1848 وأوائل 1849م[1] كانتفاضات جهات القل والبابور ومليانةوريغة والمدية وسور الغزلان وأولاد نايل .

[1]Henri Garrot, **Histoire générale de l'Algérie**.(Alger,1910).p. 883.884

3-انشغال فرنسا بثورة 1848م وماتخللها من سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية وقد اطلع المجاهدون على أنباء تلك التطورات بواسطة أبناء الواحات الشرقية العاملين بالعاصمة.

4-سبب ثانوي هو إقدام السلطات الاستعمارية على رفع الضرائب على أشعار النخيل من 15 إلى 45 سنتيما دفعة واحدة، رغم تدهور إنتاج التمور في الواحات عام 1848م ومعاناة السكان لخصاصة ثار الزعاطشة وتابعهم كثير من الجزائريين في المناطق الممتدة مابين قسنطينةوالزيبان مرورا بالأوراس ومن بلاد النماشة إلى بوسعادة خاصة سكان الواحات المجاورة لواحة الزعاطشة وأولاد سحنون في بريكة وأولاد زيان، وأولاد داود، وأولاد عبدى، وأولاد صابر بالأوراس وغيرهم واشتبك المجاهدون مع الفرنسيين وأعوانهم في معارك بريكة،وواد لوطاية، وسريانة، وباتنة وبوسعادة وغيرها.

وسارع الفرنسيون إلى إرسال النجدات لقمع الثورة مركزين جهودهم خلال شهر أكتوبر ونوفمبر 1849 على واحة الزعاطشة فحاصروها بقوات كبيرة فاق عددها يوم 15 نوفمبر 19000 رجل يعضدهم آلاف الخونة وحاول الغزاة اقتحام الواحة فواجهتهم مقاومة باسلة من آلاف المجاهدين لم يتغلبوا عليها إلا بالقصف المدفعي المكثف وقطع 10000 نخلة وإفساد منابع المياه واحتلال القرية دارا دارا يوم 26 نوفمبر.

وانتهت معركة الزعاطشة باستشهاد القادة المحليين وكل السكان والمجاهدين تقريبا وتخريب الواحة وهدم دورها عن آخرها، وانتهاك حرمات أهلها وسط جثث الشهداء[1] وانسحاب بعض الزعاطشة إلى واحة نارة الواقعة في قلب الجبل الأزرق على مسافة 5كلم إلى الشرق من قرية منعة بوادي عبدى(غربي الأوراس).

[1]C.A.Julien ,op,cit p 297.

وتواصلت الثورة أسابيع أخرى بفضل صمود سكان قرية نارة ورفضهم وصاية المحتلين حتى سقوطها يوم 5 يناير 1950م بعد استشهاد كافة المدافعين، وصمود أولاد سلطان (غربي الأوراس) وغيرهم .

وخص الغزاة قرية نارة بمعاملة وحشية شبيهة بتلك التي لقيتها منهم واحة الزعاطشة ومن ضمن الأعمال البربرية التي اقترفها الفرنسيون بقطع رأس الشيخ بوزيان ونقله مع رؤوس أخرى من بينها رأس بوبغلة إلى فرسا وحفظها هناك في المتحف الأنثروبولوجي بباريس لعشرات السنين [1] إمعانا في امتهان كرامة الإنسان وإشباعا لبعض الغرائز البدائية المقتنعة بقناع العلم.

وقد تكبد الفرنسيون وأعوانهم أثناء المواجهات 1500 إصابة بين قتيل وجريح[2].

ثورة القبائل 1851-1857م:

تزعمها شريف بوبغلة ما بين 1851-1854م ثم الحاج عمر والمجاهدة لآلة فاطمة نسومر من 1855 إلى 1857م.

أما ثورة الشريف بوبغلة فكانت أسبابها المباشرة محاولات الفرنسيين ترسيخ احتلالهم لبلاد القبائل وأحداث ثورة الزعاطشة التي شجعت السكان على رفض الخضوع للمحتلين، انطلقت الثورة من بني مليكش بجرجرة وتمكنت من إحراز أولى انتصاراتها على الأعوان الفرنسيين في مارس 1851م فعززت فرنسا تواجدها في المنطقة بقيادة بليسي(Pélissier) وسانت أرنو(Sait-Araud) وكامو(Camou) في أواخر العام 1851م. وقامت قواتها بتدمير وحرق مئات القرى وقطع غابات الزيتون والتنكيل بالآدميين مما أجبر بوبغلة على نقل نشاطاته إلى منطقتي بجاية والبابور ثم رجع إلى جرجرة في مطلع العام 1853م بعد

[1]Revue. Africaine.Année.1886.p79.80
[2]C.A.Julin.op.cit.p384.

عودة الحماس إلى سكانها إثر إطلاق سراح الأمير عبد القادر وظهور حركة الشريف محمد بن عبد الله بالجنوب.

لكن الحملات القوية التي شنها الفرنسيون بقيادة الحاكم العام روندون (Randon) وحاكم قسنطينة ماكماهون (Mac-Mahon) في العام 1854م واستشراء الخيانة والتعاون مع الغزاة في بعض الأوساط واستسلام بعض قادة الثورة/ كل ذلك أرغم بوبغلة وأنصاره على التنقل من جهة لأخرى، إلا أن سقط شهيدا على يد بعض أعدائه الجزائريين بتازمالت يوم 26 ديسمبر 1854م، وبعد استشهاد بوبغلة تزعم الجهاد في بلاد القبائل الحاج عمر ولالة فاطمة نسومر نحو عام(1830م-1246هـ)، وخاض المجاهدون عدد من المعارك ضد المحتلين وأعوانهم وهاجموا مصالح هم في بوعتي وذراع الميزان وغيرها، أظهرت خلالها لآلة فاطمة شجاعة وبطولة نادرتين .

لكن الفرنسيين تمكنوا بفضل تتابع حملاتهم الكثيفة المدمرة على جرجرة وبلغ مجموع أفرادها في النهاية نحو 45000 رجل مقابل 7000 من المجاهدين فقط خاصة حملة الجنرال المرتد يوسف في سبتمبر 1856م التي قامت بأعمال التدمير والإبادة والمصادرة طوال النصف الثاني من ذلك الشهر، وبعد ذلك تم اعتقال الحاج أعمروأسر الفرنسيون البطلة المجاهدة لآلة فاطمة نسومر بعد معركة قيرودة(غربي أقبو) فحبسوها بزاوية تابلاط إلى أن توفيت في ربيع الثاني 1280هـ سبتمبر 1863م عن عمر يناهز 33 سنة، وشرعالمحتلون بعد ذلك في بناء حصة ، دائمة لهم في المنطقة لخنق أنفاسها كان أكبرها حصن نابليون الذي أصبح" الحصن الوطني"،" fort national" المقام على أنقاض قرية إيشرعيون المدمرة بمنطقة الأربعاء ناث إيراثن (27كلم جنوب شرق تيزي وزو)وحصن ذراع الميزان.

وبعد النكسة العسكرية التف السكان حول الدعاة والرجال الصالحين أبرزهم الشيخ محند أولحسين (1838-1901) الذين تصدوا ما وسعهم للهجمة التغريبية

-التنصيرية الشرسة التي تلت ذلك على بلاد القبائل.

ثورة الشريف محمد عبد الله(1851-1895م):

انطلقت من ورقلة في النصف الثاني من عام 1851م بقيادة الشريف محمد بن عبد الله الذي ينحدر من نواحي عين تيموشنت بالعمل على استقطاب قبائل وزعماء شمال شرق الصحراء وامتدت إلى تقرتوأقسام من وادي مزاب وجبالعمور وأولاد نايل، وزحف المجاهدون في السنة التالية على القبائل الموالية للفرنسيين في الأغواط والجلفة وتغلبوا على العديد منها وأخذوا مواشيها ودخلوا مدينة الأغواط في نوفمبر 1952م.

حشد الفرنسيون قوات كبيرة في السنة التالية ضد الثورة قادها الجنرالات السفاحون يوسف وبليسي وماكماهون ودعمها كثير من الخونة وقام الغزاة بمهاجمة المجاهدين والقبائل الموالية لهم، وارتكاب فضائح في منتهى الضراوة بحق السكان خاصة مدينة الأغواط التي انتهكوا بها الأعراض بلا حدود وذبحوا الآدميين بالجملة لمدة ثمانية أيام حتى حفيت السيوف[1] في ديسمبر1852م وظلت الغربان والنسور تحوم فوق المدينة مدة شهر تتعقب الجيف[2].

واصل الشريف محمد وإخوانه تحدي القوات وأعوانها وتهديد المراكز الاستعمارية المتقدمة وقدمت فرنسا أمام عجزها عن القضاء على الثورة إلى حمل القبائل المتعاونة معها خاصة أولاد سيدي الشيخ بقيادة الباشاغا حمزة على بذل المزيد من الجهود لتطويق وضرب المجاهدين والقبائل الصامدة، وتمكنت بضربها الجزائريين

[1] Ibid.p392.
[2] Idem.

يبعضهم من إجبار القبائل الثائرة على الاستسلام تباعا فاضطر الشريف محمد بعد انكساره في معركة نفوسة شمالي ورقلة خريف عام1853م إلى اللجوء إلى منطقة الجريد بتونس شهورا.

عاد الشريف إلى الجزائر في سبتمبر 1854م ليستأنف جهاده بمنطقتي ورقلة وتقرت، لكنه لم يصمد طويلا أمام الغزاة وأعوانهم الذين تغلبوا عليه في معركة ماغارين(8كلم من توقرت)في نوفمبر التالي فانسحب ثانية تحت وطأة مطاردات العملاء إلى الجريدة التونسية لالتقاط أنفاسه حتى عام 1858م، ثم رجع مرة أخرى إلى الجزائر في تلك السنة مجددا نشاطه،إلا أن أسرة زعيم أولاد سيدي الشيخ الباشاغاسي بوبكر ولد حمزة في أواخر عام 1861م فسلمه إلى الفرنسيين الذين حبسوه بسجن عسكري جنوب فرنسا ثم حولوه إلى عنابة التي أقام بها تحت الإقامة الجبرية زمنا. لكن الشريف محمد تمكن من مغادرة عنابة وانضم إلى ثورة أولاد سيدي الشيخ التي اندلعت عام 1895م

وقد واصل محمد نشاطه المتقطع ضد فرنسا في كل من تونس وليبيا والجزائر إلى أن توفي عام 1895م فيمكن تسميته"المجاهد الأبدي".[1]

ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864-1881م:

استقر أولاد سيدي الشيخ بواحة الأبيض سيد الشيخ في الجنوب الوهراني منذ مطلع القرن (16م) وأسسوا بها زاويتين مشهورتين، وقد اندلعت ثورتهم في مارس 1864م لعدة أسباب أهمها:

- سوء معاملة ضباط المكاتب العربية للسكان.
- إرهاق السكان بالضرائب والغرامات ومصادرة أملاكهم العقارية والحيوانية.
- إقدام السلطات الاستعمارية على إلغاء المجالس الشرعية الإسلامية.

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص 130.

- محاولة الفرنسيين إضعاف مركز عائلة أولاد سيدي الشيخ بحرمانهممن منصب الخليفة (على المنطقة الممتدة من البيض إلى ورقلة) وإبداله بمنصب الباشاغا (على منطقة محدودة).
- تعرض أحد أفراد عائلتهم(سي الفضيل) للإهانة والضرب بالعصي والأرجل على يد الصبايحية التابعين لفرنسا.
- انطلقت الثورة من منطقة البيض بقيادة سي سليمان بن حمزة ثم تتابع على القيادة بعد استشهاده في 8أبريل 1864م إخوته: سي محمد سيأحمد سيقدورأولاد حمزة وإلى جانبهم عمهم سي الأعلى ولد بوبكر وكانت أولى انتصاراتها قضاؤها على كتيبة فرنسية بقيادة العقيد بوبويتر(Beauprétre) قائد منطقة تيارت عند"عوينات بوبكر" إلى الشرق من البيض مساء 7 أبريل 1864م.[1]

امتدت الثورة إلى معظم المناطق الداخلية الغربية والوسطى ما بين شمال الصحراء والأطلس التلّي وكذلك إلى واحات شمال شرق الصحراء، وقد هاجم المجاهدون القوات الفرنسية وعملاءها من الخونة وقرى ومزارع المستوطنين على مدى 16 عاما شهدت معارك عديدة أهمها:

- معركة غار سيدي الشريخ 4 فبراير 1865 وفيها استشهد الزعيم الثاني للثورة سي محمد.
- معركة حاسي بن عتاب في 16 مارس 1866.
- معركة غار القيفور في 13أفريل 1866 وكانت لصالح الفرنسيين وعملاءهم.
- معركة أم دبدب في 1فبراير 1869.
- معركة ماقورة في 17 أفريل 1871 وكانت لصالح الفرنسيين.

وقد تمكنت فرنسا من التغلب على الثورة في النهاية لأسباب عدة هي:

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص131.

- تفوقها بالأفراد والأسلحة.
- انحياز عدد كبير من الخونة وضعاف النفوس إلى صفوفها.
- ارتكاب الجرائم البشعة بحق السكان لإرهابهم ودفعهم إلى الثورة.
- عزلة الثورة عن المناطق الشمالية أكثر سكانا.
- معارضة السلطات المغربية للثورة واضطهادها للمجاهدين.
- انقسام قادة الثورة على أنفسهم واستسلام بعضهم منذ عام 1868.

ثورة بن ناصر بن شهرة في شمال الصحراء1851-1875م:

بن ناصر بن شهرة من كبار المجاهدين الجزائريين ينتمي إلى قبيلة الأرباع بنواحي الأغواط أعلن الثورة عن المحتلين عام 1851م وتحالف مع الشريف محمد بن عبد الله وتمركز بالأغواط إلى أن سقطت بأيدي الفرنسيين في 1852م وورقلة 1853م فالتجأ إلى تونس أشهرا عاد بعدها إلى الجزائر فخاض معركة مقارين الشهيرة إلى جانب الشريف محمد بن عبد الله في نوفمبر 1854م انسحب بعدها إلى تونس.[1]

وعندما اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864م عاد إلى الجزائر وقاتل معهم وتنقل في الصحراء مجاهدا ومحرضا على الجهاد وتحالف مع المجاهد بن شوشة عام 1869م، ثم انضم إلى ثورة المقراني عام 1871م وجاهد في الصحراء الشمالية الشرقية والوسطى وبعد فشله التجأ مرة أخرى إلى تونس وأخذ هناك يناوش المحتلين وأعوانهم إلى أن أرغمه باي تونس على الرحيل فغادرها برفقة الشيخ المجاهد محمد الكبلوتي إلى بيروت في يونيو 1875م ومنها انتقل إلى دمشق وايتقر بها إلى أن وافاه أجله.

وشهدت هذه الفترة حركات مقاومة أخرى نذكر منها:

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص132.

- حركة الشريف بوعودومولاي إبراهيم في جرجرة (1845-1853م).
- ثورة الصادق بلحاج بالأوراس ونواحي بسكرة (1858م).
- حركة محمد بوخنتاش في المسيلة والحضنة (1860م).
- ثورة سيدي الأزرق بلحاج بنواحي غيليزان (1864م).

لقد عبرت الثورات الشعبية عن رفض الجزائريين الخضوع للمستعمرين ورغم أن فرصها في النجاح كانت شبه معدومة بسبب تشتتها في الزمان والمكان وافتقارها إلى التنسيق والتنظيم والإمكانات الكافية وتعاون كثير من الخونة والمرتزقة مع الجيش الغازي وإدارة الاحتلال وعزلتها الإقليمية والدولية إلا أنها كبدت الغزاة خسائر هامة وعرقلت تقدمهم فترة من الزمن وحافظت على الحس الديني والوطني حيا، ورسخت بعض المستعمر الغاشم في أفئدة الجماهير.[1]

[1] بشير بلاح، مرجع سابق ص133.

الفصل الثاني:

التنظيم الإداري الاستعماري في مناطق الحكم المدني

المبحث الأول:الهيكل الإداري الاستعماري:

إثر سقوط حكم نابوليون الثالث في سبتمبر 1870، انتقلت السلطة من أيدي الجيش إلى أيدي المدنيين وقامت الجمهورية الفرنسية الثالثة وقد أتاح هذا الحادث للمستوطنين الأوربيين الخائفين على النظام العسكري الإمبراطوري فرصة نادرة لفرض سلطاتهم الكاملة على الجزائر، فأنشأت لجنة الإنقاذ الوطني في 5سبتمبر 1870 لدعم الجمهورية وباشروا تطهير الإدارة من العناصر المعتدلة في نظرهم وأجبروا الحاكم العام الجنرال دوريو(Durieu) على الاستقالة بعد ذلك بأيام ومنعوا حاكمين جديدين معنيين من استلام منصبهما.

وقد لبَّت حكومة الدفاع الوطني المشكلة حديثا بباريس أكثر مطالب المستوطنين ، فأصدرت في ظرف خمسة أشهر 58 قرارا ومرسوما .[1] تتعلق بتنفيذ إدماج الجزائر [2.] وأهمها مرسوم كريميو ومراسيم إدارية كثيرة عدَّلت الهيكل الإداري الاستعماري فاتخذ الشكل التالي:

1-الحاكم العام: موظف مدني كبير يعينه مجلس الوزراء ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب وينفذ أوامرها مع إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس خاصة بعد مرسوم 26 أغسطس 1881 الذي أكد على إلحاق(Rattachement) الجزائر بفرنسا وإلحاق مصالحها المختلفة بباريس، ولم يبق له سوى شؤون الاستبطان والشرطة والقضاء وتعليم المسلمين، [3]كان ذلك الحاكم يمثل أعلى سلطة في الجزائر وحلقة الوصل بينهما وبين الحكومة الفرنسية ويعاونه مجلس استشاري من عشر أعضاء، وكان الأدميرال دي غيدون (De Guegdoun) أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم صفته العسكرية لكنه أثبت ولاءه التام للمستوطنين حيث كتب إلى رئيس بلدية قسنطينة.

---

[1] **المرسوم** ، قرار تصدره السلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس أو الوزراء له مفعول القانون.

القرار، حكم يصدر عن الإدارة.

الأمر، قرار يصدر في العادة عن رأس السلطة التنفيذية له قوة القانون.

القانون، تشريع يصدر عن البرلمان.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889 التاريخ والأثار والجغرافيا وعلوم التاريخ** 225.

[3] RobertArom, les**orgemes de la guerre d'Algérie** Foyard, Paris,1962 p 49

في أغسطس 1871:ليس لي سوى هدف واحد....تحقيق التطلعات المشروعة للمستوطنين «كما صرح أيضا بأن الأهالي المغلوبين الخضوع لقانوننا".[1]

2-العمالات:

قسمتالجزائر إلى ثلاث عمالات وولايات (Prefectures)هي: الجزائر،وهران،قسنطينة، على رأس كل منهما وال (Prefet) يعينه وزير داخلية فرنسا، ويتبع الحاكم العام ، ويساعده في تسيير ولايته "مجلس عمومي" منتخب من الفرنسيين ،ضم إليهم عدد قليل من الجزائريين في أواخر القرن 19 ، لم يزيدوا على ستة[2] في كل مجلس أي نحو سدس جملة الأعضاء (زادوا إلى نسبة الربع عام 1919) كانت تعينهم وزارة الداخلية إلى غاية العام 1908 ،أصبحوا بعده ينتخبون ، وقسمت كل ولاية إلى دوائر (Sous-Prefectur) يشرف عليها النائب وال.

(Sous-Perfect) وقسمت الدوائر إلى بلديات.

3-البلديات:وهي نوعان:

أ/بلديات كاملة السلطة (Communes de pleinexercise)

أنشئت أصلا بموجب مراسيم صدرت عام 1848،أهمها مرسوم16 أغسطس 1848، ومرسوما 9و16 ديسمبر 1848 التي جعلت من كل الأقاليم المدنية بلديات، وكان عددها عامئذ ثمانية، وقد اقتصر وجوده ا على المناطق التي ضمت كثافة أوروبية معتبرة، وطبقت فيها القوانين السارية في فرنسا بطريقة انتقائية، لكن أنشئت بلديات كاملة حتى في بعض المناطق التي لم تتعد نسبة الأوروبيين فيها 10% من

[1] بشير بلاح، المرجعالسابق، ص10.

[2] Ageron-Histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954. Presses universitaires de France. Année.1979. p 27

مجموع السكان وبلغ عددها 96 بلدية عام 1869، تربعت على مساحة 12,343 كم وكان بها 478,000 نسمة.[1]

وقد قفز عدد البلديات كاملة السلطة من 126 بلدية سنة 1873 إلى 249 بلدية سنة 1891 شغلت مساحة 128,550 كم، وضمت نسبة 17% من مجموع السكان المسلمين، ارتفعت إلى 25% عام 1911، وكانوا خاضعين تماما لأهواء وتعسفات المستوطنين، حيث كانت تلك البلديات تحيا بفضل "التحام الأهالي"(de l'indigène)، أي من مساهمات الجزائريين الضريبية القسرية ما جعل "جول فيري" أحد كبار قادة الاستعمار يقر بهذه الحقيقة بقوله" إن البلديات الكاملة هي الاستغلال المطلق للأهالي".[2]

ب/بلديات مختلطة: (Communes Mixtes)

أنشئت أصلا بمرسوم 27ديسمبر 1866 ببعض الجهات التي معظم سكانها من المسلمين واستقرت بها أعداد قليلة من الأوربيين لم يتجاوز عددهم المئة أحيانا في بعض البلديات كبلدية جرجرة 49 مستوطنا وبلدية البيبان 74 مستوطنا، وبلدية الميلية 94 مستوطنا، ومع ذلك فقد كان عدد الأوروبيين في مجالسها أكثر من عدد المسلمين.

كانت هذه البلديات في البداية تحت الرقابة المباشرة لضباط عسكريين، ثم جعل على رأسها منذ العام 1871 متصرفون إداريون (Administrateurs) فرنسيون يعرف أحدهم عند الجزائريين ب"الحاكم" يسميهم الحاكم العام، يملكون كل السلطات تقريبا، حيث كانوا يضطلعون بمهام رئيس البلدية والقاضي وقائد الشرطة وجاني الضرائب وغيرها ،كما كانوا كرؤساء البلديات الكاملة غير خاضعين لأية مراقبة ومما يدل على فرعونية سلطاتهم،إصدار 966-121 حكما بعقوبة مابين 30يونيو

[1] بشير بلاح،المرجعنفسه،ص ص19-20

[2] Ageron. Ibid. P 29.

1890و30يونيو 1896، بواقع 550عقوبة يوميا، لم يستأنف الجزائريون منها سوى 406عقوبات ،[1] لتشدد القوانين الاستعمارية في ذلك المجال، حيث تسمح بمضاعفة العقوبات لأتفه الأسباب.

وكان لهؤلاء الإداريين مساعدون فرنسيون منتخبون ومسلمون تعينهم السلطات الاستعمارية يشكلون مجلسا بلديا وكانوا يستعينون في الميدان بمساعدين جزائريين هم القياد المكلفون بتأدية دور المخبرين للإدارة المحلية ومساعدة موظفي الخزينة والبلدية ومحصلي الضرائب والغرامات مقابل عشر الضريبة العربية في دواويرهم، وكان لهؤلاء القيادة أعوان أهمهم الخوجة (الكاتب) والشامبيط (الحارس البلدي) وطبقت فيها القوانين المدنية على الأوروبيين ومزيج من القوانين المدنية والاستثنائية على المسلمين.

لم يتجاوز عدد هذه البلديات 17 بلدية عام 1869 لكنها توسعت على حساب المناطق العسكرية بعد عام 1871، حيث شملت أكثر مساحة الجزائر الشمالية ، وفرضت سلطتها على ثلثي سكانها المسلمين، و20% من مجموع المستوطنين، وقد بلغ عددها 77 بلدية في أواخر عام 1881 تراجعت إلى 73 بلدية عام 1891 نظرا لإدماج بعضها في بعض حتى غدا متوسط مساحة الواحدة منها 143,000 هكتارا أي مساحة دائرة فرنسية.[2]

وكانت بعض هذه البلديات تتحول إلى بلديات كاملة السلطة كلما بلغ فيها عدد المستوطنين الحد الكافي بفعل سياسة الطرد المنظم من الأراضي الغنية التي كانت تنتهجها فرنسا بحق الجزائريين وإحلال المستوطنين محلهم فيها.

[1] Ageron-les Algériens Musulmans et la France- op.cit.- tome2. P 652. Note. N°1

[2] Ageron. Ibid. P22

المبحث الثاني:القوانين الإدارية:

1/قانون كريميوDécretCrémieux 1870:

إسحاق موشي كريميو(1796-1880) المعروف بأدولف كريميو Adolphe Crémieux [1]وسياسي فرنسي يهودي انتخب نائبا منذ عام 1848 مرار،آخرها نائب عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871،كما تولى وزارة العدل مرتين: أولها عام1848 ، والثانية في "حكومة الدفاع الوطني" التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870 إلى فبراير 1871 أوكلت إليه خلالها إدارة شؤون الجزائرلبضعة أسابيع.[2]

وقد دأب اليهودي على الدفاع عن مصالح يهود الجزائر إلى أن أثمرت جهود إصدار "قانون كريميو" من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر1870 ونص على تجنيس جماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34,574يهودي بالجنسية الفرنسية ما أعلى من شأنهم وميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه عرضهم في مقابل حملات المستوطنين العدائية في بعض الفترات وترتب عن قانون كريميوجملة في العواقب هي:

-ازدياد عدد الفرنسيين بالجزائر رغم اعتراض كثير من المستوطنين على تجنيس اليهود.

-استحكام قبضة الإدارة الاستعمارية على الجزائر نظرا لاستفادتها من إطلاع اليهود على تفاصيل الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

-ارتقاء الأوضاع العامة لليهود وزيادة نفوذهم.

-بداية التغريب الواسع ليهود الجزائر.

[1]أدولف كريميو،ولد بمدينة تيم 1806، أضاف عليه

[2]بشير بلاح،**تاريخ الجزائر المعاصر**،دار المعرفة، الجزائر2006، ص. 232.

-احتلال العلاقات بين المسلمين واليهود وتوترها أحيانا بينهم وبين المستوطنين مما ساهم في تأجيج الحملات الأوروبية المعادية في الربع الأخير من القرن التاسع عشرخاصة خلال عامي 1897 و1898 واندلاع أحداث قسنطينة (3-6 أغسطس 1934) التي أشعلها تبول يهودي مخمور على حائط مسجد سيدي الأخضر.

2/ قانون الأهالي:

بمجرد دخول الفرنسيين إلى الجزائر أصدرت فرنسا جملة من القوانين الزجرية تهدف إلى سياسة التمييز العنصري والسيطرة على الشعب الجزائري لعل من أهمها وأبرزهاقانونالأنديجينا[1] سنة 1871 الذي أصدر في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة ودخل في حيز التنفيذ 1874[2]وتمت إضافة بنود أخرى إلى القانون فيما بعد، إذ يعتبر القانون الفرنسي في الجزائر الذي دام أكثر من 50 سنة، إذ لم ينتظر دوغايدون موافقة الحكومة والبرلمان بل قرر الحكم بالقرارات الشخصية وسمى مشروعه بالقانون الأهلي الجزائري.[3]

تضمن قانون الأهالي مجموعة من المخالفات منها عدم الإساءة لفظا لحكومة فرنسا وكذا عدم تنفيذ الأوامر التي تصدر لتعيين الملكية أو حفظها. بالإضافة إلى عدم احترام القرار الإداري في تقسيم الأرض المشاعة للفلاحة والتأخر في دفع الضرائب أو الغرائم وكل من مال من أموال الدولة وكذلك عدم وجود رخصة للسلاح في ظرف 15 يوم وأيضا فتح محل ديني أو بناء مدرسة للتعلم بدون إذن من طرف الإدارة الفرنسية، وعدم الانقياد للقوانين الفرنسية أينما كان نوعها.[4]

بدأ قانون الأهالي بسبعة وعشرين مخالفة، وفي عام 1871-1881م أضيفت إليها مواد أخرى منها عدم

---

[1] الأنديجينا، مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية بينها موظفون ومسؤولون فرنسيين ضد الجزائريين إبتداءا من عقد التسعينات والذين من أعداء الجزائريين (أنظر. سعدالله الحركة الوطنية ج1، 1860-1900م، ج1، ط 2009، دار الرائد، الجزائر،ص453).

[2] عمار عمورة، الجزائر في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع،2002، ص.129

[3] أبو القاسم سعدالله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، (1860-1900م)، ج1، ط1، 2009، دار الرائد الجزائر، ص453.

[4] محمد العربي ولد خليفة، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، ط3، دار المحفوظة للمنشورات، تالة الأبيار الجزائر، 2010، ص 409.

التسجيل في الحالة المدنية وفي عام 1877م أضيفت إليها مواد أخرى تتعلق بالأراضي وتمليكها وهكذا ارتبط قانون الأنديجيناباالاستيلاء على الأرض.[1]

3/ قانون الاستقلال المالي 1900:

اضطرت إدارة فرنسا تحت ضغط مطالب المستوطنين الاستقلالية الصاخبة في أواخر القرن التاسع عشر إلى إنشاء "النيابات المالية الجزائرية" (délégations financières) في 25 أغسطس 1898، بمهمة الإشراف على الجباية والمداخل الجزائرية.

لكن المستوطنين قللوا من شأن ذلك المكسب، وتابعوا احتجاجاتهم، فرضخت الحكومة والجمعية الوطنية الفرنسيات، وأصدر البرلمان قانون 19 ديسمبر 1900، الذي أعطى الجزائر نوعا ما الحكم الذاتي المالي، فقد نص ذلك القانون على إدراج كل الإرادات المحصلة في الجزائر ضمن الميزانية الجزائرية.

وعلى تعاون الحاكم العام و"النيابات المالية" في إعداد مشروع ميزانية الجزائر الذي يرسل بعد ذلك إلى باريس للمصادقة عليه وإعلانه.

وبالنظر إلى هذا الامتياز الجديد، ولحضورهم وتأثيرهم في كافة الدوائر التنفيذية والاستشارية والقضائية والإعلامية بالجزائر، وللتمثيل النيابي الذي كانوا يتمتعون به في الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس، أصبح المستوطنون سادة البلاد الفعليين، وأصحاب اليد الأطول على ال شؤون المالية والاقتصادية الجزائرية، ما مكنهم من صياغة القوانين الخاصة بالجزائر وتوجيه سياسة البلاد حسب أهوائهم.

4/ قانون إنشاء المحاكم الزجرية1902:

صدر في 29 مارس، و28 مايو 1902 في أعقاب ثورة عين التركي (1901)، وأعطيا تلك المحاكم التي بلغ عددها 155 محكمة سلطات خاصة، منها محاكمة الجزائريين دون حضور المحاميين، وعدم

[1] أبو القاسم سعدالله، ج1، مرجع سابق، ص409.

استئناف أحكامها إلا إذا زادت العقوبات على 500 فرنك (وهو مبلغ فلكي بالنسبة للجزائريين)، أو ستة أشهر سجنا، وقد باشرت تلك المحاكم أعمالها بحماس منقطع النظير، يشهد عليه وابل الأحكام الجائرة التي أصدرتها بحق الجزائريين: 16141 حكما عام 1902، و16991 عام 1903، و18873 عام 1904، و19147 حكما سنة 1905.[1]

5/ قانون جونار 1906:

صدر إثر ثورة عين بسام (1906) عن الحاكم العام جونار [2] (jonnart) وأرسله إلى ولاة الولايات الثلاث، أمرهم فيه بإغلاق مقاهي الجزائريين المشبوهين، وأن يمنعوا المهرجانات في المناطق المشكوك فيها وأن يسحبوا رخص حمل السلاح، ويسجنوا أي جزائري مشكوك فيه.

المبحث الثالث: السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر:

إن الاحتلال الفرنسي في الجزائر لم يبق عسكريا فقط، بل شمل كل الميادين، ومن ذلك النظام القضائي فالجزائريون وبحكم أنهم مسلمون وجدوا أنفسهم ضمن منظومة حكم مسيحية تتعارض مع الأحكام الإسلامية، مما أدى بالمستعمرين إلى انتهاج سبل وإصدار قوانين لتنظيم السياسة القضائية اعتمدت أساسا المرحلية من أجل احتواء الشريعة الإسلامية وتفعيل دور المؤسسات القضائية الفرنسية، المكونة في أساسها من نظم مسيحية وأخرى وضعية في الجزائر.

[1] ageron, les algériensmusulmans et la France, op, cit, tome2, p.652.

[2] لحاكم العام جونار، حاكم الجزائر ثلاث مرات، أولها من 03 أكتوبر 1900 إلى يونيو 1901، واستقال في نهايتها بسبب هجمات المستوطنين، والثانية من مايو 1903 إلى 28 فبراير 1911، تاريخ إستقالته الثانية، أما الفترة الثالثة، فبعد الحرب العالمية الأولى، من 30 يونيو 1918 إلى يونيو 1919، واستقال في آخرها بفعل حملات المستوطنين المسعورة على أن أسموه "جونار العربي".

1 -مرحلة الاستقلال الذاتي للعدالة الإسلامية (1841-1870م):

وضعت سلطات الاحتلال في هذه الفترة سلسلة من التنظيمات وسنت العديد من القوانين التي أسست في الوقت نفسه للعدالة الفرنسية في الجزائر، وأعادت للقضاء الإسلامي استقلاليته.

بالنسبة للعدالة الفرنسية تميزت هذه الفترة بصدور مجموعة من المراسيم الملكية، وهي مراسيم: 28 فيفري 1841م، و26 سبتمبر 1842م، و10 أفريل 1843م، ونظمت جهاز العدالة الفرنسية على قاعدة الإدماج في عدالة الوطن الأم [1] من حيث ازدواجية الدرجة القضائية ووحدة الأقضية الجزائرية والمدينة إلا في المجال الجنائي.[2]

ورغم هذه الإجراءات فإن التنظيم القضائي الفرنسي الذي كان سائدا في الجزائر ظل مختلفا كثيرا عن مختلفيه في فرنسا نفسها، ففي المجال المدني أنشئت نفس المحاكم القانون العام ذات الصلاحيات العامة مثلما هو سائد في فرنسا، إذا أسس مرسوم 26 سبتمبر 1842م خمسة قضاة وحيدين (juge unique) لهم نفس سلطات نظرائهم في فرنسا وحول المرسوم نفسه محاكم الدرجة الأولى المشكلة من قاض واحد إلى محاكم مشكلة من مجموعة من القضاة، أما مرسوم 28 فيفري 1841م فقد حول المحكمة العليا بمدينة الجزائر إلى محكمة استئناف(cour dappel)، في حين نص مرسوم 10فيفري 1843م على إمكانية تطبيق قانون الإجراءات المدنية الفرنسي في الجزائر وأنشأ مناصب محضرين قضائيين وثبت العمل بالمحاكم التجارية.

أما في المجال الجنائي فقد تم إنشاء قضاء الأمن (justice de paix) في النواحي الهامة وأصبحت المخالفات من اختصاص قاضي الأمن في حين منحت سلطة البث في الجنح إلى محاكم

[1] callot Claude , les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962). Edition CNRs. Paris. 1987. P.171

[2] Ibid. p. 172

جنحية Tribunal correctionnel وهي قضاء الدرجة الأولى وبالإضافة إلى ذلك بادرت السلطات الاستعمارية إلى إنشاء أربعة محاكم جنائية (cours d'assises) في مدن الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة شكلت من قضاة محترفين ، ولكن من دون هيئة محلفين وهي مختصة في النظر والبث في الجرائم التي تقع ضمن دائرة اختصاصها مهما كانت هوية مقترفيها (فرنسيين أو أهالي مسلمين أو يهود). ظلت هذه القضية وهذا الأمر استثنائي تابعة لوزارة الحربية إلى أن صدر قرار 8أوت 1848م وضدها تحت سلطة وزارة العدل لأول مرة.

ولقد احتفظ هذا التنظيم بملامح خاصة ميزته عن التنظيم القضائي الذي كان سائدا في فرنسا نفسها بالإضافة إلى عدم وجود هيئة محلفين لدى محاكم الجنايات الفرنسية في الجزائر فإن مرسوم 19 أوت 1954م رسم وجود "قاضي الأمن ذي الصلاحيات الواسعة" إذ منحه سلطات أوسع بكثير من تلك التي كان يتمتع بها نظير في فرنسا.

وزيادة على ذلك أنشأ مرسوم 26 ديسمبر 1842م مساعدين للجهاز القضائي الفرنسي في الجزائر ليس لهم مثيل في فرنسا، وأعني بهم المترجمين القضائيين المحلفين المختصين في اللغتين العربية والقبائلية الذين ألحقوا بالمحاكم والقائمين على التركات الشاغرة، الذين يعينهم المدعي العام في كل دائرة قضائية بهدف إدارة التركات التي لا يظهر ورثتها. [1] وهكذا قطع المشرع الفرنسي مرحلة هامة في سياسة الإدماج بزرع أهم المؤسسات القضائية الفرنسية في الجزائر، رغم التعديلات التي فرضت نفسها نتيجة اختلاف واقع الجزائر عن الواقع الفرنسي مقابل ذلك ألغي مرسوم 26 سبتمبر 1842م العمل بقانون العقوبات الإسلامي نهائيا.وأصبح القضاة المسلمون يعينون من قبل الحاكم العام، كما منح محكمة الاستئناف اختصاص النظر والبث في الاستئنافات المشكلة ضد أحكام القضاة المسلمين.

[1]Léon(H), le cadi juge musulman en Algérie, imprimerieB.frére. Alger:1935 p92.93.

ولكن بغرض تجنب تكاليف التنقل الباهظة إلى محكمة الاستئناف التي يوجد مقرها بمدينة الجزائريين من أجل معالجة جهل القضاة الفرنسيين بالشريعة الإسلامية، منح المشرع الفرنسي العدالة الإسلامية استقلالا ذاتيا في المجال الإداري، وزودها بأجهزة إدارية مختصة.[1]

والحق يقال إن الجمهورية الفرنسية الثانية قامت بعمل ليبرالي كبير يتنافى مع سياسة الإدماج إذ أصدرت مرسوم 20 أوت 1848م الذي فصل بين جهاز العدالة الفرنسية وجهاز العدالة الإسلامية فربط الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدالة، وأبقى على العدالة الإسلامية تابعة لوزارة الحربية [2]، لكن القاضي المسلم فقد قدرا كبيرا من هيبته نتيجة تجريده من الاختصاص في القضايا الجنائية وتعرض أحكامه في المجالات الأخرى للإستئناف أمام محكمة فرنسية.[3]

غير أن مرسوم أكتوبر 1854م الذي أصدر في عهد الحاكم العام راندون(Randon) منح استقلالية تامة للعدالة الإسلامية في المجال المدني وألغى الطعن في أحكام القضاة المسلمين أمام محكمة الاستئناف وجرد المدعي العام الفرنسي من سلطة إدارة ومراقبة جهاز العدالة الإسلامية فأصبح هذا الأمر من إختصاصالولاةفي مناطق الحكم المدني، وجنرالات الجيش في مناطق الحكم العسكري داخل العمالات الثلاث، وتم بموجبه كذلك تقسيم البلاد إلى ثلاثمائة وستة وعشرين(326) دائرة قضائية تمثل كل واحدة مجال اختصاص محكمة مشكلة عل الأقل من قاض وعدلين اثنين وتعتبر أحكام نهائية فيما يتعلق بالقضايا المدنية التي لا تزيد قيمتها عن مائتي (200) فرنك.

[1]Leon(H), Ibid.p.93

[2]Ageron(ch.R) , les Algériens musulmans et la France.(1871.1919), tome01 édition PUF.paris .1968 P203 .

[3]Collot claude.op.cit.p179

كما يكون عدد من الدوائر القضائية نطاق دائرة اختصاص محكمة استئناف تسمى "المجلس" الذي يتشكل من أربعة مفتين وقضاة أو علماء وعدلين اثنين.[1]

وقد بلغ عدد هذه المجالس واحد وعشرين مجلسا على مستوى الجزائر أما أحكام هذه المجالس فهي نهائية أي غير قابلة للطعن.

وأخيرا تم إنشاء مجلس الاجتهاد القضائي وشكل من مفتين وقضاة كانوا ملزمين بالتشاور في مسائل الشريعة الإسلامية التي تعرض عليهم من أجل استنباط الأحكام تتلاءم معها.

أما فيما يتعلق بهيئة الدفاع فقد استحدث المشرع الفرنسي منصب الوكيل المسلم (المحامي) يحق له وحده تمثيل أطراف الدعوى أمام المحاكم الإسلامية ولقد ترك المشرع الفرنسي للمحاكم الإسلامية اختصاص البث في القضايا المدنية والتجارية وفي المخالفات التي لا تدخل ضمن اختصاص قانون العقوبات الفرنسي، وتصدر أحكامها دون نفقات أما قضاتها فيتم تعيينهم من قبل الحاكم العام وفق شروط محددة بصفتهم قضاة وموثقين في الوقت نفسه ويقومون بمهمتهم مقابل أجور محددة تدفعها لهم الإدارة الفرنسية.

و الواقعأن مرسوم 01 أكتوبر1854م يمثل دون شك أكثر المراسيم اللبرالية من بين المراسيم التي أصدرتها السلطات الاستعمارية في هذا المجال.

وقد قبل بختم الإمبراطور نابليون الثالث نفسه هو من فكرته التي تقول" بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها" وهي الفكرة التي حاول الامبراطورتطبيقها في إطارسياسة "المملكة العربية" التي تبناها بتأثير من مستشاره المسلم "اسماعيل إيربان".

[1] محمد حسين،**الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب الطبعة4الجزائر 1986، ص 35.

2 -مرحلة الإدماج:

يعتبر الإدماج اتجاها هاما في سياسة الاستعمار الفرنسي ويقصد به التماثل بين الدولة الأصل والمستعمر في نظام الحكم ويرتكز هذا المذهب على هذه الفكرة وهي أن إقليمها ماوراء البحار ليس إلا امتداد للدولة الأصل فيجب إذن أن يوضعتحت نفس النظام السائد هناك.[1]

وبمقتضى هذا المذهب فالإدماج في المجال التشريعي هو تطبيق التشريعات التي يصدرها المشرع المركزي بقوة القانون على بلاد ماوراء البحار، وهذا سيلزم وحدة تناسق النظام القضائي[2] بين المستعمر والوطن الأم وهو ما تم تطبيقه بقوة في الجزائر ابتداء من عام 1870.

وهكذا فبالنسبة للعدالة الفرنسية أصبحت التنظيمات القضائية الفرنسية في الجزائر تماثل شيئا فشيئا نظريتها في فرنسا ذلك أن حكومة الدفاع الوطني التي تشكلت في فرنسا يوم 13 أوت 1870م بعد أسر الإمبراطور نابليون الثالث من قبل البروسيين استجاب لمطالب قديمة تقدم بها المستوطنون إلى صناع القرار بباريس بغرض إنشاء هيئات المحلفين لدى محاكم الجنايات الجزائرية التي أنشئت في الجزائر بموجب مرسوم صدر يوم 13 أوت 1854،ولكنها ظلت تحاكم المتهمين وتصدر قرارتها دون وجود هيئة محلفين مثلها مثل مجالس الحرب(conseil de guerre).[3]

وهو أمر أثار سخط واحتجاج المستوطنين واعتبروه انتقاص من حقوقهم المدنية مقارنة مع بقية المواطنين الفرنسيين الذين يعيشون في فرنسا نفسها ويعود سبب إصرار المستوطنين على تزويد محاكم الجنايات الفرنسية في الجزائر بهيئات محلفين إلى أن ذلك من شأنه أن يمكنهم من احتكار عضوية هذه الهيئات التي

---

[1] La maué pierre ,et Rollant louis :précisde droit des pays dautre-mers petit précis. Palloz ..02éme edition. Paris.1952. p52

[2] عبد الفتاح أبو علي وآخرون، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصرد،م،ج الجزائر1987م، ص201.

[3] مجالس الحرب، محاكم عسكرية جنائية بدأ العمل بها منذ بداية الاحتلال، دائرة اختصاصها تشمل مناطق الحكم العسكري في الجزائر، أخضع لها الأهالي المسلمون المتهمون باقتراف جرائم عادية أو أعمال مقاومة الاحتلال، التي كانت سلطات الاحتلال تعتبرها جرائم ذات طابع سياسي «تهديد الأمن الداخلي أو الخارجي للبلد" تميزت أحكامها بالشدة والقسوة والسرعة.

تمثل كما سنرى مركز القرار في تلك المحاكم الجنائية مما سيزودهم بأداء قمعية فعالة في مواجهة الأهالي المسلمين الذين لن يكون لهم الحق في عضوية تلك الهيئات لكونهم ليسوا مواطنين فرنسيين.

التي كانت سلطات الاحتلال تعتبرها جرائم ذات طابع سياسي «تهديد الأمن الداخلي أو الخارجي للبلد" تميزت أحكامها بالشدة والقسوة والسرعة.

ولدراسة ملاءمة إنشاء هيئات المحلفين لدى محاكم الجنايات الفرنسية الجزائرية شكلت لجنة راندونبهيك(Randon-Béhic) وبعد دراسة معمقة أكدت أن الحالة الجزائرية تتلاءم مع تشكيل هيئات المحلفين لدى محاكم الجنايات في الجزائر وأوصت برفض مطالب المستوطنين وساقت حججا قوية لتبرير موقفها.

فإن تزويد محاكم الجنايات في الجزائر بهيئات محلفين ستحيل من الناحية المعنوية لأنه لا يمكن محاكمة مواطنين فرنسيين من قبل هيئة محلفين مشكلة من مسلمين لهم صفة (مواطنين فرنسيين).

ونتيجة لهذه الحجج أعلنت اللجنة السالفة الذكر أنها ضد تزويد محاكم الجنايات بهيئة محلفين خلال محاكمتها لمتهمين مسلمين وإذا كان لا بد من وجودها وأصرت الحكومة على ذلك وقد صادقت اللجنة على هذه التوصية بأغلبية أحد عشر صوتا في حين صوت ثمانية من أعضاء هذه اللجنة ضد هذه التوصية.[1]

وعلى الرغم من ذلك فإن وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني السيد كريميو وهو يهودي وجمهوري متطرف أمضى بدافع روح الإدماج مرسوما عرض عليه 20أكتوبر 1870م أسس هيئة المحلفين لدى محاكم الجنايات الفرنسية في الجزائر.

[1] Ageron(ch-R) ,les Algériens musulmans et la France.op.cit.p.207.

ومع ذلك فإن الحاكم العام دي غيدون (De.Gueydon)الذي شغل منصب الحاكم العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 09 أفريل1871م و17 جوان1873م سعى إلى إلغاء هذا المرسوم والعودة إلى العمل بنظام محاكم الجنايات المشكلة فقط من قضاة محترفين وحجته أنه من غير المعقول أن يحاكم المسلمون من قبل هيئة محلفين من دون السماح لهم بالدخول في تشكيلتها.

وقد ثبتت وجهة نظره هذه مع قليل من الاختلاف، لجنة تشريعية عقدت اجتماعاتها بمدينة الجزائر خلال شهر ديسمبر 1871م .

وبعد المهزلة التي صنعتها خلال شهر مارس 1873م[1]، هيئة المحلفين لدى محكمة الجنايات بقسنطينة خلال محاكمتهالزعماء انتفاضة 1871م (انتفاضة المقراني والشيخ حداد)،وأصبح الحاكم العام دي غيدون (De-Gueydon)مقتنعا أكثر من أي وقت مضى بأن العلاج الوحيد لهذه الإشكالية يتمثل في إلغاء هيئة المحلفين حينما يمثل أمام محاكم الجنايات متهمون مسلمون وعلق على المشكلة المسماة بسماطة (Soumata)[2] قائلا[3]: "يحق لنا الفزع والرعب من كثرة أحكام الإعدام التي تضرب العرب خلال كل دورة جنائية ومن مدعي عام يستطيع تأكيد أن اقتراف جنحة من دون التعرض للعقاب يعد أمرا مضمونا مسبقا حينما تكون السلطة العسكرية محل الاهتمام ".

وفضلا عن ذلك حقق أنصار الإدماج سنتي 1874 و1875 ونجاحين في غاية الأهمية فقد ألغي مرسوم صدر يوم 29 أوت 1874 سلطة القضاء الإسلامي نهائيا عن منطقة القبائل الكبرى في سياق سياسة

[1] تعتبر محاكمة القرن بالنسبة للجزائر إذا لم يسبق لأية محكمة جنايات فرنسية في الجزائر أو مجالس حرب أن شهد قضية في مثل أهميتها بحيث شغلت طوال فترة المحاكمة الرأي العام في الجزائر وفرنسا للإطلاع على ملف هذه القضية ينظر:-Centre des archives dautre-mer-Aix-en proveneefrance –Registre E.E.E ,Alger :103,18N°72 procés des chef – arabes.et aussi ,lindépendent des10 mars jusqu'au 16 mars 1873-et le moniteur de lAlgérie .du 11 mars jusqu'au 16 mars 1873

[2] رفع عدد كبير من الأهالي المسلمين دعوى قضائية ضد ضابط مكتب عربي بتهمة انتهاك حقوقهم الإنسانية والتعسف في استعمالالسلطة، ولكن هذه الدعوى أعلنت غير مؤسسة ورفضت وهو ماسار ضد رغبة الحاكم العام بنظر تقرير دي غيدون الصادر يوم24 أفريل1873م .

[3]Ageron (ch.R) les Algériens musulmans et la France .op.cit.marye.p207.

تهدف إلى تمزيق الوحدة الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري التي شكلت تدريجيا منذ الفتح الإسلامي فأصبح بموجب هذا المرسوم قاضي الأمن الفرنسي ذو السلطات الواسعة هو القاضي الوحيد المختص في الشؤون الإسلامية في هذه المنطقة.

الفصل الثالث:

أثر السياسة الإدارية الفرنسية على المجتمع الجزائري

المبحث الأول: الجانب السياسي :

لقد وضعت التشريعات الاستعمارية لخدمة المصالح العليا الاستيطان الأوروبي في الجزائر، دون الأخذ في الحسبان مصالح الأهالي، وهذا ما ترتبت عنه نتائج خطيرة على مستقبل الجزائر المستعمرة، بل صار باستطاعتهم عرقلة كل سياسة من شأنها أن تهدف إلى حماية الأهالي الجزائريين والأدهى من ذلك أن الإدارة الاستعمارية لم تعد ترغب أو تقدر على حماية الأهالي من بطش المعمرين. [1]

ومن ثم عملت الإدارة الفرنسية في تطبيق قوانين خاصة واستثنائية تعيق النشاط السياسي وتسلط العقوبة عليهم عقوبات جماعية.

أ/تطبيق مبدأ السياسة الجماعية ووضع الجزائريين رهن الاعتقال الإداري:

انطلاقا من قانون **الأندجينا** الذي فرض تشريعات استثنائية فإن الجزائريين كانوا مطالبين جماعيا يتحمل مسؤولية أية خسارة مادية أو نشوب حرائق في الغابات.[2]

ومن هنا فإن ترسيخ قاعدة المسؤولة الجماعية التي تبنتها الإدارة الاستعمارية وما ترتب عنها من غرامات جماعية تفرض على الأهالي بعد كل إتلاف أو حريق، هذا فضلا عن حرمانهم من الرعي في الغابات المحروقة فقد علق المؤرخ الفرنسي **" آجرون"** ولي هذا القانون قائلا" **هو إذن تشريع لا يتلاءم في شيء مع الواقع الاقتصادي للأهالي"**[3].

---

[1] صالححيمر، **السياسةالعقاريةالفرنسيةفيالجزئر 1830–1930**. رسالةدكتوراه. عليأجقو. قسمالتاريخوعلمالآثار. كليةالعلومالإنسانيةوالإجتماعيةوالعلومالإسلامية جامعةالحاجالأخضر. باتنة 2013–2014. ص 280.

[2] محمدبليل،**تشريعات الاستعمارالفرنسيفيالجزائروإنعكاساتهاعلىالجزائريين1881–1914**. إرسنجاقالدين. الجزائر. دت. ص 203.

[33] صالححيمر،مرجعسابق. ص 203.

ولتطبيق هذه العقوبة الجماعية قررت القيام بإجراءات التالية:

-حجر ممتلكات الثوار والمباني والأراضي الفلاحية دون استفادتهم من خدماتها.

- دعوة الأفراد العائلة يوميا إلى مقرات جيش الاحتلال وإخضاعهم للاستنطاق.

- نفي واحد أو مجموعة من أفراد العائلة.

-إلى جانب ذلك قامت بإخضاع مناطق تواجد الثوار للوقاية لا سيما تلك التي تسبق وأن نشبت بها ثورات من قبل[1].

لقد ترتب عن هذه السياسة انعكاسات على الأهالي نذكر منها:

-ابتعاد الجزائريين بعيدا عن المشاكل التي كانت تلاحقهم بسبب المسؤولية الجماعية، بالسكن في مناطق منعزلة وبعيدا عن الغابات.

- زيادة على أن المستوطنين استغلوا هذه العقوبات للانتقام من الجزائريين وإجبارهم عن الابتعاد عن أراضيهم.[2]

- تحطيم الأهالي ومطالبتهم بتعويضات متساوية للخسائر التي لحقت بالغابات والاعتماد على شهادات غير موثقة من قبل أعوان الإدارة كالقيادة.

ب- تبني سياسة الإدماج والإخضاع:

بعد أن حصل المعمرون على إقامة النظام المدني وعلى الامتيازات الهامة في المجالس العامة والبلديات، وذلك في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الثالثة، أخذوا يعملون من أجل الإدماج الإداري الكلي للجزائر الأوروبية،[3] وبذلك طبق على الجزائر باسم دمج جميع القوانين الفرنسية المتعلقة بالتمثيل السياسي

[1] حدةبنداهة،**الاستيطانوالصراعحولملكيةالأرضإبانالاحتلالالفرنسي1830-1962**.ج2. وزارةالمجاهدين. 2008. ص 470.

[2] صالححيمر،المرجعالسابق. ص 201.

[3] محمدبليل،المرجعالسابق. ص 284.

وباسم المصالح الخاصة بالمستوطنين [1] فقد ظهرتأفكار الاندماجية بشكل متسارع لعدة اعتبارات منها:

– انتصار الحزب الاستعماري وسيطرته على تقاليد الحكم بباريس الذي وجد مساعدين له في الجزائر من قبل مستوطنين وممثليهم.

نشاط البرجوازية الفرنسية، ومطالبتها بتوفير الأمن بالجزائر للاستثمار أكثر.

بروز دعوات جديدة تنادي بإدماج الجزائريين في المجتمع وكان من دعاتها جول فيري والحاكم العام جول كامبون اللذان طالبا بضرورة تبني سياسة الغزو المعنوي للجزائريين.

ففي 1873 قامت محاولة من النواب اليمنيين من أجل منح الجزائريين دستور وقوانين خاصة لكن هذه المحاولة فشلت بسبب المقاومة العنيفة للمستوطنين في الجمعية الوطنية الفرنسية لأن هؤلاء المعمرين يريدون الإدماج فقط وحتى يبعد واشح النظام العسكري الجزائريين[2].

كما لاقت سياسة الدمج الإدارة تشجيعا جديدا في أسلوب الإلحاق الذي ابتكره النواب الجزائريون وذلك عام 1881 وبمقتضاه دمجت الجزائر بفرنسا وجميع الشؤون الجزائرية يجب أن تعالج في الوزارات الباريسية [3].

ج– الحرمان السياسي وضعف التمثيل الإداري:

لقد حاول المستوطنون الأوروبيون منذ الاحتلال منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي سواءا في مجالس المحلية أو التمثيل في البرلمان الفرنسي[4].

فبعد أن تمكنت السلطات من تحقيق غايتها في القضاء على مقاومات الجزائريين الملحة وتوفير مختلف الوسائل الضرورية لاستقرار المستوطنين الذين أصبحوا يحتكرون جميع الوظائف السياسية والإدارية في المستعمرة وبقي الجزائريون بعيدين عن السلطة والإدارة في بلدهم الأصلي ولا يتمتعون بنفس الحقوق التي

---

[1] شارلروبيرآجرون،**تاريخالجزائرالمعاصر**. تر: عيسىعصفور. ط1. منشوراتعويدات. بيروت. باريس 1982،ص 82.

[2] صالحعباد،**المعمرونوالسياسةالفرنسيةفيالجزائر 1870–1900**. ديوانالمطبوعاتبالجزائر 1980،ص 87.

[3] شارلروبيرآجرون،المرجعالسابقص83.

[4] حسينةحاميد: **المستوطنونالأوروبيون والثورةالجزائرية 1954–1962**. ط1 منشوراتالخيرالجزائرص42.

نصت عليها القوانين الفرنسية،[1] وأصبح المستوطنون قوة ضاغطة عن طريق ممثليهم في البرلمان الفرنسي بحيث لا تستطيع أية حكومة أن تقترح قوانين على البرلمان تكون منصفة للجزائريين وتخدم مصالحهم[2].

وقد حاولوا كذلك إضعاف سلطة الحاكم العام في الجزائر حتى لا يتدخل في شؤونهم الداخلية فالشيء المهم بالنسبة لهم هو كيف تكون الإدارة الفرنسية في الجزائر مستقلة عن فرنسا والجزائريون غير ممثلين سياسيا في المجالس المحلية أو البرلمان الفرنسي[3].

كما طرحت مسألة الحقوق السياسية وكيفية مشاركة المسلمين في المؤسسات ذات طابع العمومي والتمتع بالحريات والضمانات الدستورية، حيث ظهرت قوانين حالت دون حصولهم على هذه الحقوق السياسية مثل ما ورد في قانون **سيناتوسكونسولت 1863**[4].الذي فرض على الأهالي شروطا قاسية للحصول على المواطنة الفرنسية التي تمثل التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، وقانون أفريل 1884 البلدي الذي فرض شروط عديدة على الجزائريين منها:

-أن يكون سن الفرد الجزائري 26 سنة.

-الاستقرار الأكثر من سنة في البلدية.

-أن يكون مالكا عقاريا أو صاحب مزرعة فلاحين.

-يخضع للضريبة.

موظف عند الدولة أو في العمالة أوالبلدية أو صاحب وسام شرفي أو عسكري[5].

وعلى هذا الأساس لم يستطع الجزائريون الحصول على حقوقهم السياسية، فنظرا لعدم المساواة فإن الأوروبيين بالجزائر كانوا ممثلين ب3 نواب في البرلمان الفرنسي، وفي عام 1881م ارتفع العدد إلى الضعف، وبذلك صاروا القوة الهائلة في البرلمان وفي الوزارات ويوجهون الأمور في الجزائر[1].

---

[1] محمدبليل،المرجعالسابق، ص298.

[2] حسينةحاميد، المرجعالسابق، ص42.

[3] عماربودوش،**العمالالجزائريينفيفرنسا**،طبعةخاصةوزارةالمجاهدين،2008 ص 181.

[4] لميكنقانونسيناتوسكونسولت 1863 قانوناعقاريابلكانقانونإداريا أحمدتوفيقالمدني:**كتابالجزائر**ص 91.

[5] عدةبنداهة،**الاستيطانوالصراعحولملكيةالأرضإباناالاحتلالالفرنسيللجزائر1830.1962**، ج1،وزارةالمجاهدين.2008 ص 357.

فخلال تتبعنا للقرارات الخاصة بتمثيل الجزائر مثل مرسوم 1875 الذي سمح للجزائريين بالانتماء بوجوده جزائريين مقابل 36 مستشارا[2]. أوروبيا، وقانون ديسمبر 1900 أصبحت فيه الجزائر مستقلة ماليا وعندها مجلس من المندوبين يمثلون أربع شرائح:

-المسترطنون الأوروبيون (المالكون للأراضي).....24 مقعد.

-المستوطنون (المتكلمون باللغة العربية) .....24 مقعد.

-الجزائريون (المتكلمون باللغة العربية) .....15 مقعد.

-الجزائريون(المتكلمون بالقبائلية).....06 مقاعد.

ونلخص أن هذا المجلس للمندوبين الماليين جاء ليدعم الشرعية السياسية للأوروبيين فهم يمثلون أكثر من الثلثين في المقاعد، والأهالي المسلمون لا يمكنهم الاعتراض على أي قرار يتخذه الأوروبيون[3].

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي

لم يكن لهذه السياسة انعكاساتها السلبية على الجانب السياسي فحسب بل كانت لها آثار مست الجانب الاقتصادي حيث لعبت التشريعيان العقارية الاستعمارية دورا حاسما في هدم التوازن الاقتصادي الذي كانت تعرفه الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

1)-إنهيار النظام العقاري المحلي:

وتبدو مظاهر هذا الانهيار في:

أ-مصادر أراضي الجزائريين وفرنستها:

لقد أدركت السلطة الاستعمارية أن نجاح عملية الاستيطان تتوقف على مدى قدرة الإدارة الاستعمارية على توفير الأراضي اللازمة للمستوطنين وهذا ما يؤكده الجنرال توماس

[1] عماربوحوش،المرجعالسابقص181.

[2] محمدبليل،المرجعالسابقص 296.

[3] عماربوحوش،المرجعالسابقص 182.

بقوله"لا وجود للاستيطان دون مستوطنين ولا وجود للمستوطنين دون أراضي"[1].

لذلك عملت القوانين العقارية على زعزعة حياة المسلمين بشكل خطير حيث نتج عنها آثار متلاحقة بحيث حاول الأوروبيون النفاذ إلى عمق أراضي الجزائريين من خلال عملية الاستيطان[2]، فلقد وجدت الإدارة الاستعمارية بأن النظام العقاري للجزائر القائم يحول دون انتقال الأراضي الجزائرية إلى أراضي المعمرين الأوروبيين وهنا من خلال القيود التي فرضتها على المعاملات العقارية، لذلك وجدت الإدارة الاستعمارية بأن أفضل طريقة للتخلص من هذه العراقيل هي الانقلاب على النظام العقاري القائم من خلال فرنسية الأراضي الجزائرية يعني إخضاعها للقانون الفرنسي الذي يعتمد أساسا على الملكية الفردية وحرية المالك في التصرف في أرضه دون قيود أخلاقية أو دينية، وإن كانت هناك قيود قانونية ضيقة وكنتيجة حتمية لهذا الإجراء، رفعت الحصانة من الأملاك الوقفية وتم استبعاد حق الشفعة المستمدة من الشريعة الإسلامية لأنه لا يتوافق مع القانون الفرنسي ويشكل عائق أمام البيوع العقارية لفائدة المعمرين[3]،وكمثال على هذه الجريمة المرتكبة في حق الجزائريين هو صدور قرار1897.

حيث استغل المعمرون الظروف الصعبة للجزائريين في مطلع القرن 20 وقاموا بشراء أراضي الجزائريين مستخدمين ألف طريقة على حسب المقولة الميكافيلية "الغاية تبرر الوسيلة"[4].

فقد حصل المعمرون على 277428 هكتارا خلال الفترة الممتدة ما بين 1899 إلى 1908 وقد اعتمدت عملية تجريد الجزائريين من أملاكهم حتى بعد الحرب العالمية الأولى، حيث فقد الفلاحون مساحات هامة قدرت ب 352892 هكتارا، وبذلك استفاد المستوطنون الأوروبيون من نتائج تطبيق القوانين العقارية التي سمحت لهم باغتصاب أراضي عديدة[5].

[1] صالححيمر،المرجعالسابق، ص 59.
[2] محمدبليل،المرجعالسابق، ص 298.
[3] صالححيمر،المرجعالسابق، ص257.
[4] محمدبليل،المرجعالسابق، ص 304.
[5] المرجعنفسه، ص 307.

ب–تركيز الملكية العقارية:

لقد ساهمت التشريعات العقارية في تركيز الملكية العقارية في يد كمشة من المعمرين الكبار الذين كانت الفلاحة بالنسبة لهم مشروعا، وقد اشتد في عهد الجمهورية الثالثة فأكثر، وقد أوضح فيلا كروز أن الأراضي التي تمنحها الدولة للمعمرين تصبح ملكا لعدد قليل منها بقوله «عندما تنشأ الإدارة قرية بها 40 بيتا تقيم فيها 40 عائلة، وعندما تزدهر القرية فإن 20عائلة فقط هي التي تسكنها وتصبح مالكة للعشرين امتياز الباقية، حيث اختفى أصحابها الأولون" [1]، وإذا كان تركيز الملكية لفائدة كبار المعمرين وبعض الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الفرنسية فإن أخصب الأراضي الزراعية كانت من نصيب المعمرين وهذا ما تكشفت عنه الإحصائيات المتعلقة بالمرسوم الفلاحي.

ج– تهجير الأهالي ومصادرة الأراضي في المناطق التي عرفت انتفاضات شعبية:

شكل الاستيلاء على الأراضي أول وأهم إجراء عقابي يطبق ضد كل جزائري ينصب العداء لفرنسا، فجميع الذين التحقوا بالمقاومة وباشروا نشاطات عدائية ضد قوات الاحتلال الفرنسي إلا واحتجزت فرنسا ممتلكاتهم[2] حتى قبل صدور أمر 31 أكتوبر 1845 الذي يمثل بحق مدونة المصادرة الذي نلخص أحكامه على عجالة في النقاط التالية:

بالنسبة للمصادرات فإنه تم تثبيت قرارات المصادرة الصادرة عن السلطات المدنية العسكرية المتضمنة مصادرة الأراضي أو رفض النظام بشأن المصادرة مع وضع الأراضي المصادرة بين يدي إدارة الدومين في إنتظار الفصل النهائي بشأنها، وفتح طلبات الاسترجاع للأراضي الصادرة منذ 1830 إلى تاريخ صدور الأمر وحددت مدة سنة لذلك كما بين الأمر الإجراءات الواجب إتباعها في هذا الشأن بالنسبة للأراضي المصادرة بعد صدور الأمر[3].

---

[1] صالحعباد،المرجعالسابق، ص 94.

[2] عدةبنداهة،المرجعالسابق، ص 409.

[3] رشيدفارح،**المحطاتالرئيسيةلتأسيسالملكيةالعقاريةأثناءفترةالاحتلال**أعمالالملتقىالوطنيالأول و الثانيحولالعقارفيالجزائرإبانالاحتلالالفرنسي 1830–1962 منشوراتوزارةالمجاهدينالجزائر 2007 ص121.

وعلى سبيل المثال قرار الحاكم العام الماريشال دي ماكاماهون والقاضي بحجز أملاك سلمان بن جلاب شيخ توقرتلاعتباره قادة ثورة خلال سنوات 1852حتى 1854 ضد فرنسا وبالغت سلطات الاحتلال في القسوة مع الثوار إلى حد ملاحقتهم في كل مكان وحجز ممتلكاتهم المتواجدة عبر التراب الوطني [1].

2)–تغيير البنية التقليدية:

لقد أدت سياسة الاضطهاد الفرنسية وخاصة فيما يتعلق بنزع الأراضي وفرض الضرائب ودفع مستحقاتها لخزينة الدولة التي تعود فائدتها في النهاية على المعمرين الذين كان همهم هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف السبل وعليه حدث تراكم للثروة في الجانب الاستعماري يقابله تراجع في الثروة والإنتاج في جانب الفلاحين الجزائريين ثم جاء تأسيس الملكية الفردية الذي يعد شرطا أساسيا في الاقتصاد النقدي الذي سيقضي على الاقتصاد التقليدي وأهم انعكاساته تكمن في [2]:

أ–دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي:

كان الاقتصاد في إطار القبيلة اقتصاد الاستهلاك الذاتي وكانت بعض المبادلات تتم بالمقايضة، فلم يكن هناك حاجة إلى النقد لأن الإنتاج لم يكن موجها إلى الخارج، ومن خلال الاحتكاك الاقتصادي الجزائري بالاقتصاد الاستعماري الذي يعتمد على الليبرالية الرأسمالية تغيرت الأمور رأسا على عقب ضد الفلاح الجزائري، الذي وجد نفسه مرغما على الدخول في دائرة الإنتاج الموجه للاستهلاك الذاتي[3].

ب–تأثير القطاعات الثلاث:

القطاع الزراعي: أعلن قادة الاحتلال منذ سقوط الجزائريين بأن نزع ملكيات الأهالي هو الشرط الأول الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين، ولتطبيق ذلك قام الأوروبيين بالاستيلاء على نسب كبيرة من الأراضي الخصبة وتركت الأراضي الجدباء للأهالي، وفي المقابل كانت نسبة 72 % من الجزائريين يعيشون على الفلاحة مقابل 16 % من الأوروبيين لكن نسبة ملكية الأراضي الصالحة للزراعة هي 109 هكتار

[1] عدةبنداهة،المرجعالسابق،ص 409

[2] صالححيمر،المرجعالسابق،ص 262.

[3] المرجع نفسه، ص 263.

لكل أوروبي و 14 هكتار فقط للجزائريين، ولقد زادت حدة الاستيطان على الأراضي الزراعية وذلك من خلال[1]:

1- إخضاع الزراعة للرأسمال الاستعماري:

بعد عملية الاستيطان الأوروبي والاستيلاء الجماعي على أراضي الجزائريين، أخضعت الحكومة العامة للزراعة لمخططات الاستثمار الرأسمالي الاستعماري فبموجب قانون 1873 أصبح الاقتصاد الزراعي جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية، وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الناشئ بالجزائر، فلقد عاد هذا القانون بالنفع على أصحاب المصالح[2].

وبهذه السياسة كانت العوائد جد مرتفعة للفلاح الأوروبي في البداية، لكن سرعان ما تراجعت أرباحهم وذلك راجع لأسباب منها: انخفاض أسعار الحبوب في الأسواق العالمية ما جعلهم يقومون بزيادة مردودهم الفلاحي وتحسينه، ومن هنا حاولت السلطات الفرنسية تغيير في الإنتاج الزراعي للجزائر وذلك من خلال تشجيعها إنتاج لمحاصيل المدارية لتعويض الإنتاج الذي خسرته من هذه المحاصيل في مستعمراتها بآسيا وأمريكا[3].

2- توزيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب:

لقد عملت السلطات الاستعمارية على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية للجزائر في خدمة الأغراض الاستعمارية الفرنسية دون مراعاة مصالح المجتمع الجزائري وخصوصياته وخير مثال على ذلك، [4]هو اغتصاب أراضي الأهالي المنتخبة للحبوب حيث لم يحافظوا على نفس الزراعة وقاموا بتحويل الأراضي الخصبة إلى زراعة الكروم وتوسعت هذه الزراعة التي دخلت إلى الجزائر سنة 1875 خاصة وأن الهكتار

---

[1] بلقاسميسوم، سياسة **فرنساالاقتصاديةوالاجتماعيةوالثقافيةفيالجزائرخلالالفترة 1930-1954**.مجلةعلومالإنسانوالمجتمع. العدد 06. جامعة بسكرة،جوان 2013. ص 56.

[2] بلقاسميسوم، **سياسةفرنساالاقتصاديةوالاجتماعيةوالثقافيةفيالجزائرخلالالفترة 1930-1954**مجلةعلومالإنسانوالمجتمع . العدد 06. جامعةبسكرة،جوان 2013.ص 56.

[3] حسينة حاميد، المرجعالسابق. ص42.

[4] صالحفركوس، **المختصرفيتاريخالجزائرمنعهدالفينيقيينإلىخروجالفرنسيين814 قم**. 1962 دارالعلومللنشروالتوزيع. الجزائر. 2002. ص 343.

الواحد يجلب ربحا لا يقل عن 90.000 فرنك قديم أو يصل مردوده إلى 140.000 هكتولتر سنويا في حين أن الهكتار من الحبوب لا يجلب أكثر من 12.000 فرنك قديم من الإنتاج وهذا ما أدى بالجزائر إلى استيراد الحبوب بعد أن كانت قبل 1830مصدرة لها.

لقد عرفت هذه الزراعة تطورا حدث على حساب الزراعة المعيشية التي كان يمارسها الفلاحون الجزائريون وهذا بالنظر إلى ضخامة الأرباح التي كانت توفرها زراعة الكروم مقارنة بزراعة الحبوب فإذا كان الهكتار الواحد من الحبوب يوفر ربحا بين 20 و25 فرنك فإن الهكتار الواحد من الكروم يوفر ربحا يتراوح بين 100 و150 فرنكا هذا ما دفع المعمرين بتحويل مساحات هامة من أراضيهم إلى زراعة الكروم، بعد ما كانت تزرع حبوب، وفي الوقت نفسه أصبح الجزائريين غير قادرين على زراعة الحبوب مجبرين على شرائها، ولا شك أن تراجع إنتاج الحبوب تترتب عنه عواقب وخيمة على حياة الأهالي[1]

-تراجع نشاط تربية الحيوان:

كان اهتمام ضباط المكاتب العربية بالثروة الحيوانية كبيرا وذلك من أجل تسخير هذه الثروة لصالح الاستيطان[2]

فلم يكن نشاط تربية الحيوان نشاط ثانوي بالنسبة للاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال بل كان نشاط أساسيا، إلى جانب زراعة الحبوب وكانت له أهمية كبيرة في حياة المجتمع الجزائري حتى أن هناك بعض المصادر أشارت إلى أن ثلثي سكان الجزائر كانوا يعيشون في الواقع من حياة الرعي، إلا أن أساليب القانونية التي أنتجتها الإدارة الاستعمارية أدت إلى هبوط في تربية الماشية بسبب استيلاء الأراضي التي كانت صالحة للرعي وتأثر بشكل مباشر هذا الوضع التقليدي لنشاط القبائل الاقتصاد وتوقفت في أغلب الأحيان حركة قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال وكان لذلك تأثير على تربية وتجارة الماشية إضافة إلى الآثار المترتبة على غذائهم حيث أن الاعتماد الأساسي في هذا على اللحوم[3] ولذلك كان تراجع

[1] بلقاسميسوم. المرجعالسابق. ص 58.

[2] Ahmed henni ,**La colonisation agrair et la sous-développement en Algérie un primer sur les presses.**3.ENAG-Reghaia-Algérie-2009-p67.

[3] صالحفركوس، **التشريعاتالمنظمةللاستيطانالفرنسيفيالجزائروآثارهاعلىالمجتمعالجزائري**مشروعبحثقسمالتاريخوالآثار، كليةالعلومالإنسانيةوالإجتماعية، جامعةقالمة. د-تص 265.

حرفة الرعي نتيجة حتمية انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر التي كانت ترمي إلى إنجاح الاستيطان الفرنسي في الجزائر ولا شك أن هذه الممارسات من جانب الإدارة الاستعمارية في الجزائر التي كانت ترمي إلى إنجاح الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ولا شك أن هذه الممارسات من جانب الإدارة الفرنسية قد أدت إلى حرمان الجزائريين من المراعي التي ظلوا يشغلونها منذ عهود، وهذا ما أدى إلى نقص أغذية الحيوانات من جهة وارتفاع أسعار كراء الأراضي الرعوية من جهة أخرى وكانت النتيجة المباشرة لكل هذا هو تراجع الثروة الحيوانية في الجزائر[1].

المبحث الثالث: الجانب الديني:

لم يكن الوضع الديني خلال فترة الاحتلال أحسن حالا من الأوضاع الأحرى فهو الآخر ساءت حالته إلى مستوى خطير، حيث تعرضت المؤسسات الدينية للهدم والتدمير والتخريب وكان على رأس هذه المؤسسات المساجد والجوامع والزوايا، خاصة وأن هذه الإدارة أدركت أن دور المؤسسات الدينية هو الحافظ على مقومات المجتمع الجزائري، [2] فمن خلال الاعتداءات التي ارتكبتها قوات الاحتلال انكشفت النوايا الاستعمارية التي استهدفت أملاك الأوقاف التي كانت تأخذ على عاتقها تغطية معظم نفقات المؤسسات التعليمية والدينية فضلا عن الخدمات الاجتماعية التي توفرها مؤسسة الأوقاف للمجتمع الجزائري، [3] فلم

[1] عبدالمالكخلفالتميمي، **الاستيطانالأجنبيفيالوطنالعربي**عالمالمعرفةالكويت 1978 ص 25.

[2] بوضرساية بوعزة: **الجزائرالفرنسيةوالإبادةالجماعيةفيالجزائرخلالق 19**،طبعةخاصةوزارةالمجاهدين 2007 ص 136.

[3] صالححيمر،المرجعالسابق، ص 297.

تكتف الإدارة الفرنسية بالسيطرة على الأوقاف والمؤسسات الدينية بل خططت لضرب الإسلام باعتباره أساس قوة المسلمين، فسلمت العديد من المساجد والطوائف المسيحية.

فلم تمض ثلاث سنوات من احتلال الجزائر حتى حولت ثلاث أرباع مساجد المدينة إلى أغراض أخرى كما عملت على ربط الدين بها مباشرة للسيطرة على رجال القضاء والمساجد فحولت عددا كبيرا من المؤسسات الدينية إلى كنائس، ففي سبع سنوات أي 1838-1845 تم إنجاز حوالي 60 كنيسة ومعبدا 16 مؤسسة دينية وجلب للجزائر 91قديسا و140 إطار من النساء والرجال في الشؤون الدينية والمسيحية، وقامت بتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة الصادرة في فرنسا سنة 1905 والمطبق في الجزائر بموجب مرسوم 1907 على الدين اليهودي والمسيحي فقط [1]. إضافة إلى ذلك أنها وضعت كل الزوايا والمساجد تحت الرقابة الشديدة وأصبحت تراقب خطب المرشدين والأئمة، ضف إلى ذلك أنها كانت لا تعين أحدا في وظيفة دينية حتى تدربه على أعمال الجوسسة وتأخذ منه التزاما بخدمة الإدارة الاستعمارية وإلا فلن يحصل على ترقية كما أنها عملت على تقييدالجزائريين في إتمام فريضة الحج، وهذا يعني تحطيم ركن من أركان الدين الإسلامي [2].

ومما تقدم يمكن القول أن هذه الممارسات قد ترتبت عنها أثار هامة على الحياة الاجتماعية والثقافية للأهالي الجزائريين ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

-تراجع المؤسسات الدينية والتعليمية، وهذا ما أدى إلى انخفاض عدد التلاميذ والطلبة.

-هدم التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري من خلال تفتيت القبيلة.

-انحطاط المستوى العلمي والثقافي.

وهكذا تم إفقار المجتمع الجزائري وتجهيله على يد من كانوا يدعون أنهم حملة الرسالة الحضارية، والمكلفون بنقلها إلى الشعوب المختلفة.

[1] عبداللهمقلاتي،**المرجعفيتاريخالجزائرالمعاصر 1830-1954**.(ديوانالمطبوعاتالجامعيةبنعكنون 204،ص 112.

[2]Djamel kharchi , colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962 . casbah Edition.Algérie 2005.p28.

خـــــاتمة

خاتمة:

من خلال استعراضنا الموضوع السياسة الإدارية الفرنسية في مناطق الحكم المدني وتأثيرها على المجتمع الجزائري (1870-1907)، توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1. اختلاف سياسات الإدارة الاستعمارية خلال الفترة الممتدة من بداية الاحتلال الفرنسيإلى غاية اندلا ع الحرب العالمية الأولى في مختلف مجالات، من التنظيم الإداري،والوسائلالمعتمدة، وصولا إلى الأهداف المرجوة من عملية الاحتلال الفرنسي.

2التعرف أكثر على الثورات الشعبية في تلك الفترة كثورة الزعاطشة 1849م، وثورة القبائل (1851-1857م)، ومدى تأثيرهم على المستعمر الغاشم.

3. نجحت السياسة الإدارية الفرنسية إلى حد بعيد في إغراء الزعامات السياسية والدينيةمن خلال منح المناصب والإغراءات المادية وبعض الامتيازات.

4. حاول المحتل تنظيم المجتمع الجزائري وفق ما يخدم مصالحه، ولهذا أنشأ المكاتبالعربية والتي نجح حيالها في التوغل في نواة المجتمع الجزائري وبالرغم من ذلك إلا أنه تم حلها بمجرد سقوط نابليون الثالث.

5. كان تطبيق قانون الأهالي من أقصى السياسات الردعية بحق المسلمين الجزائرييننمن خلال حرمانهم من أبسط الحقوق التي تكلفها القيم الإنسانية.

6. كانت للضرائب المسلطة من قبل الإدارة الاستعمارية أبعاد أكثر خطورة على الجزائريين، حيث خلفت مظاهر البؤس والحرمان والفقر.

7. أدى اعتماد السياسة الاستعمارية على مصادرة الأراضي إلى تفكيك المجتمع الجزائريوسلب ممتلكاته من جهة، وطرح سياسة الهجرة من جهة أخرى.

8. لقد كانت الإبادة بمختلف أشكالها من خلال القتل والطرد والتهجير عاملا لإفناء العنصر الجزائريالمسلم، أو على الأقل وضعه في شروط قاسية، كانت ستسمح بالطبع في تراجعهم ديموغرافيا.

9. استعملت الإدارة الاستعمارية سياسة القهر والزجر وذلك عن طريق إصدار قانونالتجنيد الإجباري الذي أثار سخطا عظيما في كافة أنحاء البلاد، لذلك تصدى لهالجزائريين.

10. تجسد عداء الإدارة الفرنسية للدين الإسلامي والهدم والتدمير والتخريبعلى مختلف المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والأوقاف بالإضافة إلى فرض الرقابة على خطب الوعظ والإرشاد وكذلك طمس الشخصية والهوية الجزائرية عن طريقتقلص دور القضاء الإسلامي.

11. فشلت الإدارة الفرنسية ورجال الدين في طرح سياسة التبشير وذلك لصلابةالمجتمع الجزائري وتمسكه بعقيدته.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم:1[1]

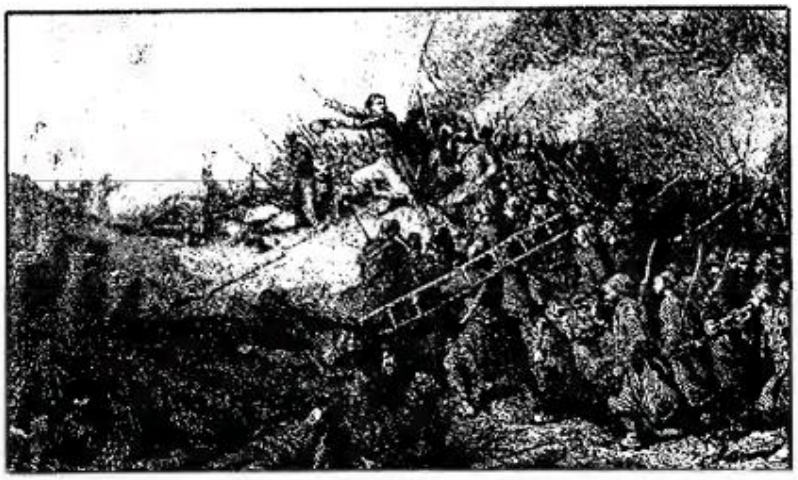

تفوق عددي كاسح للعدو في معركة الزعاطشة التي كانت من أشد
المحن التي عاناها الجزائريون على يد فرنسا

هجوم الفرنسيين وأعوانهم على واحة الزعاطشة (1849)
محنة كبيرة

الملحق رقم:2[1]

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص137.

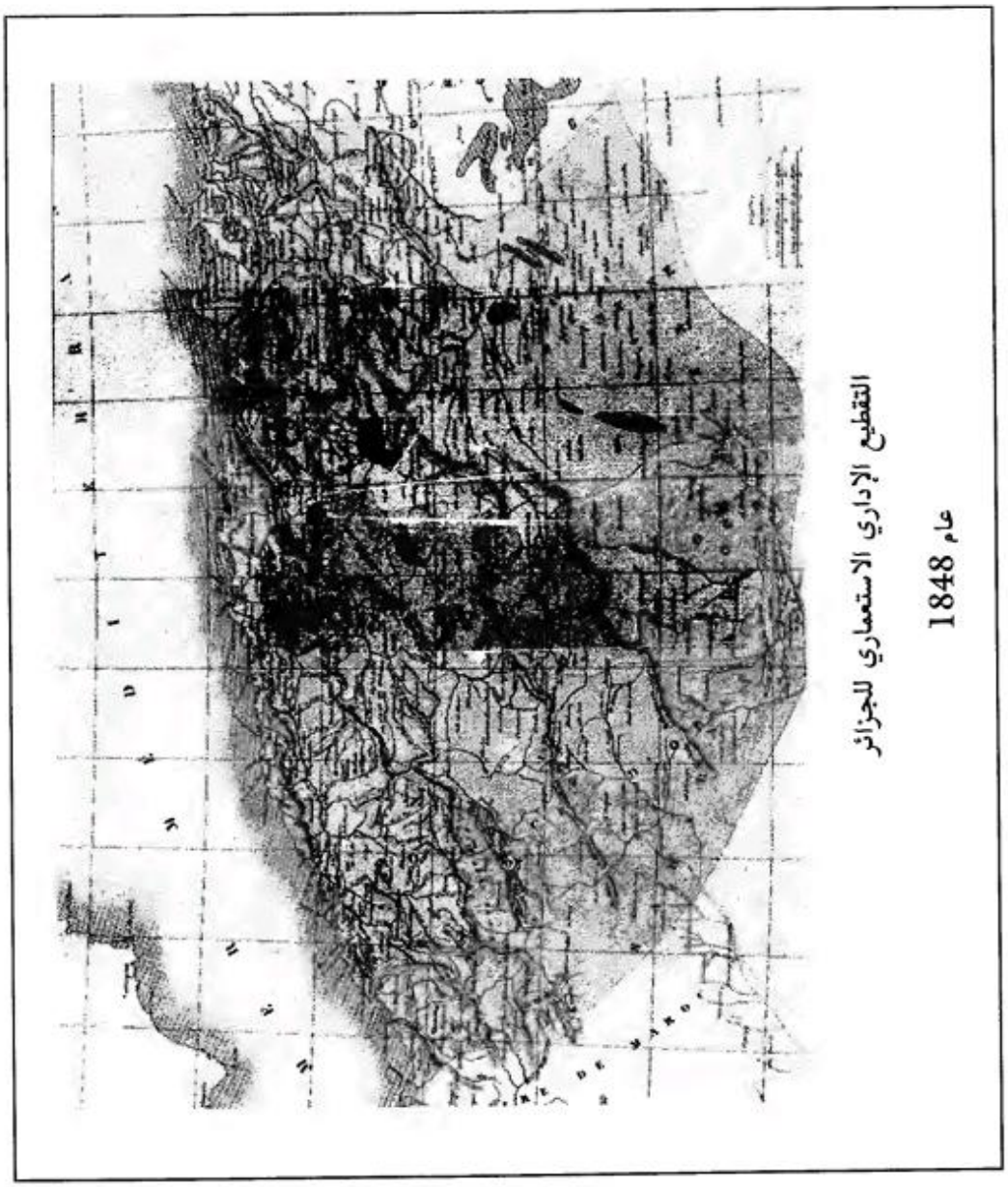

التقطيع الإداري الاستعماري للجزائر

عام 1848

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص222.

الملحق رقم: 3[1]

نداء كريميو إلى سكان الجزائر :

الحمد لله وحده :

إعلام من الحكومة القائمة بالدفاع كافة سكان الأقاليم الجزائرية ، لا يخفى على من له عقل سليم و رأي مستقيم أن مقصود الدولة الجمهورية مرغوب بها هو إيصال النفع لعموم الناس و جلب الراحة و الهناء مع استقامة أحوالهم ، لذلك عزمت على تبديل بعض القواعد الماضية و السياسة الجارية بما هوا أحسن منها في انتظام أحوال العامة فليس الحامل لهذه الدولة على تبديل المذكور إلا لقصد المفاسد أو إزالتها ، وقد تقرر لدى الدولة و علم أن أصل كل خير مبني على احترام الناس و المحافظة عليهم في جميع أمور الدينية و الدنيوية ، و ربما يحصل الغلط لمن لا يفهم القوانين الجديدة و يظنها غير مفيدة ، فإن العاقل لو يحصل تأمل حق التأمل فيها بينما و بين القوانين السابقة يظهر له الفرق الواضح بينهما ، فإن الدولة الجمهورية الفرنسية لا تزال جادة في حسن سيرتها ومعاملتها مع المسلمين بأكثر مما صدر من الإحسان من الدول السابقة ، و هذه الدولة لا تنسى على مر الزمن خصال المسلمين الحميدة و مفاخرهم العديدة بسبب انتظامهم في سلك عساكرنا ، وبذل نفوسهم في نصرة جنسنا و قتال عدونا ، وقد كان السلطان **نابليون** وعد المسلمين فيمامضى بتمليكالأراضي التي يستغلونها بالحراثة و غيرها و لم يحصل منه تنجيز ، فهذه الدولة ستهبها لهم هبة منجزة و تملكها لهم تمليكا مطلقا بحيث يتصرفون فيها بأنواع التصرفات من غير معارض لهم و يتوارثونها توارث الأملاك والأموال .

كتب بمدينة بوردو بتاريخ 14 جانفي 1871 ، وبأمر سعادة **السيد كريميو** وزير الشريعة ورئيس جماعة المنتخبين للنظر في شؤون الدولة الجمهورية ، و مختوم سعادة السيد **شارل دوبوزي** و إلى الجزائر و أقاليمها[1].

[1] يحيوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**:المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1986، ص ص 337.338.

الملحق رقم: 4[1]

كريميو

شارل جونار

241

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص241.

الملحق رقم: 5[1]

L'EQUIPEMENT ROUTIER ALGERIEN

uveau pont sur le Chélif

ud d'Affreville

franchissement du (exactement au P. blais par rapport générale de la ron- Chélif en raison de de l'eau à cet em- plète à un ouvrage

métallique, du type à tablier inférieur, de longues décades ce point, succédait doute à des ouvra- rs à notre installation

condamné depuis pas ns pour les raisons qui ous les ouvrages algé- guère et, du fait des très importantes de re- au même point, le ts Ponts et Chaussées

fortes pluies d'avril 1954, le pont métallique en cause fut emporté par la crue du 12 à la suite de l'effondrement gauche.

Les débris de semé le lit d grande dont confirma tuées, notamm fiance du dé

A l'initiati génieur des du 2e arrond torité de M chef de la départemen était ouve la constru à l'aval, plus lar suivant laire à

Enfin, les délais d'exécution prévus étaient fort courts, en rai- son de l'urgence mayen de franchis et praticable en t divers tonnages.

Jean-Eugè

LE HAUT CHÉLIFF EN LIESS A ACCUEILLI LE GOUVERNEUR GÉNÉRAI

11 mai 1952

Inaugurations du Dar-el-Askri d'Affreville et, dans le village qui porte son nom de la statue de l'amiral Duperré

mée de fête nationale

Arrondissement de MILIANA

INAUGURATION DE L'EGLISE PROVISOIRE D'AFFREVILLE

من مظاهر الإدماج: زرع الكنائس وتغيير أسماء المدن؛

خميس مليانة صارت Afferville

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص284.

الملحق رقم:6[1]

استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص263.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ/ باللغة العربية:

1-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية .ج.1

2- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية 1900-1930 .

3- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930.ج2.ط4.دار الغرب الإسلامي .لبنان1992 .

4- أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، (1860-1900م)، ج1، ط1، 2009، دار الرائد،الجزائر.

5- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر المطبعة العربية 1350هـ .

6- أحمد عميراوي: من تاريخ الجزائر الحديث ط2. دار الهدى. الجزائر2004 .

7- أحميدة عميرتوي وآخرون: آثار السياسة السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، (م و دب)، الجزائر، 2007.

8- أمال معوش: يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي. دار الارشاد.

9- أندري نوشي وآخرون: الجزائريين الماضي و الحاضر .ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1984 .

10- بشير بلاح- **تاريخ الجزائر المعاصر**،دار المعرفة، الجزائر 2006.

11- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889 التاريخ والأثار والجغرافيا وعلوم 2**

12-بلقاسم ميسوم. سياسة **فرنسا الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954**. مجلة علوم الإنسان والمجتمع. العدد 06. جامعة بسكرة. جوان 2013. .

13- بوضرساية بوعزة: **الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال ق 19**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين 2007 .

14- بيار بيان: سطو على مدينة الجزائر منشورات الشهاب. باتنة 2013.

15- جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962.تر.قندوزة عباد فوزية ط. خاصة. دار غرناطة. للنشر. باب الواد. الجزائر.2010.

16- حسينة حاميد: **المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954-1962** .ط1 منشورات الخير الجزائر .

17- رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1945م .ج1. دار المعرفة.

18- رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر .دار روباريت للطباعة.1996.

19- رشيد فارح: **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال** ، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007 .

20- شارل روبير آجرون. **تاريخ الجزائر المعاصر**. تر: عيسى عصفور. ط1. منشورات عويدات. بيروت. باريس 1982.

21- شارل روبين أجرون: تاريخ الجزائر المعاصر.تر: عيسى عصفور.ط1. دار منشورات عويدات. بيروت باريس 1982م.

22- شيتور جلول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 معسكر الجزائر 2007.

23- صالح عباد. **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**. ديوان المطبوعات بالجزائر 1980.

24- صالح فركوس. **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م**. 1962 دار العلوم للنشر والتوزيع. الجزائر. 2002. .

25 - صالح فركوس: **التشريعات المنظمة للاستيطان الفرنسي في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائرين** مشروع بحث قسم التاريخ و الأثار، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قالمة. د-ت.

26- عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م المؤسسة الوطنية للفنون الرغاية الجزائر 2009 .

27- عبد الفتاح أبو علي وآخرون: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر،م، ج الجزائر 1987م،

28- عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954** . (ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون 204.

29- عبد المالك خالق التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت.1983.

30-عبد المالك خلف التميمي: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، عالم المعرفة الكويت 1978

31- عبد المجيد مشيخي: الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962 فندق الأوراسي أكتوبر 2006 .

32- عدة بن داهة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م.ج1.ط.خاصة .

33- عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830.1962**، ج1، وزارة المجاهدين.2008 .

34- عمار بوحوش: العمال الجزائريين في فرنسا (ش.و.ن.ت) 1979 الجزائر.
35- عمار بوحوش: تاريخ الجزائر من البداية إلى غاية 1962.ط1. دار الغرب الإسلامي. بيروت .
36- عمار بودوش: **العمال الجزائريين في فرنسا**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين 2008 .
37- عمار عمورة، الجزائر في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002.
38- فرحات عباس: الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة. تر:أحمد منور: ط خاصة. منشورات وزارة المجاهدين 2007.
39- فرحات عباس: ليل الاستعمار.تر. أبو بكر جال 2005 ANEP.
40- محمد الطلاس: الثورة الجزائرية.دار الطلاس.الجزائر2010 .
41- محمد العربي ولد خليفة،الاحتلالالاستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط3، دار المحفوظة للمنشورات، تالة الأبيار الجزائر، 2010.
42- محمد الوكيل:تاريخ اليهود في إفريقيا: ج2.ط1. دار النهضة. القاهرة.2008.
43- محمد بليل. **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914**. إرسنجاق الدين. الجزائر. دت. حدة بن داهة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962**. ج2. وزارة المجاهدين. 2008.
44- محمد حسين،**الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب الطبعة4الجزائر :1986 .
45- يحي بوعزوز: سلطة التسلط الاستعماري. عالم المعرفة . الجزائر 2009 .
46- يحي بوعزيز: مواقف العائلات الأرستقراطية ثورة الباشاغا محمد المقراني (ش، ون، ت)، 1994.
47- يحي بوعزيز:دور عائلتي المقراني والحداد (ش.و.ن.ت) الجزائر 1975.
48-يحيبوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**:المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986

ب/ الأطروحات:

1-دليلة بوجناح: الفكر الاستعماري وتطوره خلال القرن 19 من نظريات و الممارسات .شهادة لنيل الماجيستر .قسم تاريخ جامعة الجزائر 2010-2011 .
2- صالح حيمر:السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930م رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه قسم تاريخ وعلوم الآثار جامعة الحاج لخضر باتنة 2013-2014 .
3- صالح حيمر،**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930**. رسالة دكتوراه. علي أجقو. قسم التاريخ وعلم الآثار. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية. جامعة الحاج الأخضر. باتنة 2013-2014.

ج/ باللغة الأجنبية:

1Ageron (ch.R) les Algériens musulmans et la France .op.cit.marye

2Ageron(ch.R) : les Algériensmusulmans et la France.(1871.1919), tome01 éditionPUF.paris .1968

3Ageron(ch-R) :les Algériens musulmans et la France.op.cit.

4ageron, les algeriensmuslemans et la France, op, cit, tome2

5Ageron-Histoire de lalgérie contemporaine 1871-1954. Presses universitaires de France. Année.1979.

6Ageron-les Algériens Musulmans et la France- op-cit- tome2.

*7Ahmed henni :**La colonisation agrair et la sous-développement en Algérie un primer .sur les presses.**3.ENAG-Reghaia-Algérie-2009*

8callot Claude : les institutions de l'Algérie durant la périodecoloniale (1830-1962). Edition CNRs. Paris. 1987.

9Djamel kharchi : colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962 . casbah Edition.Algérie 2005..

10Gaustave raumet : l'antisémitisane algérienne. Beureux de la petit république.paris.

11Georges Michel :l'Algérie pour les algérienne.librair.éditeur.paris 1861.

12Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie.(Alger,1910). luis *13forest : la naturalisation des juifs algérienne a l' insurrectionde 1871 société française , d'un premerie et de libraire.paris.*

14La maué pierre :et Rollant louis :précisde droit des pays dautre-mers petit précis. .Palloz .02éme édition. Paris.1952.

.15Leon(H): le cadi juge musulman en Algérie, imprimerieB.frére.Alger:1935

16Revue. Africaine.Année.1886.

*17RobertArom ,**les orgemes de la guerre d'Algérie** Foyard,Paris,1962*

فهرس

الموضوعات

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول : سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر1830-1870م

المبحث الأول: سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر 1830-1870: 7

أ-الغزو والاستيطان..... 7

ب-الإدماج:..... 11

ج- تجنيس اليهود:..... 13

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الاستعمارية على الجزائر: 15

المبحث الثالث: المقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي: 17

ثورة الزعاطشة 1849م: 17

ثورة القبائل 1851-1857م: 19

ثورة الشريف محمد عبد الله(1851-1895م):..... 21

ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864-1881م: 22

ثورة بن ناصر بن شهرة في شمال الصحراء 1851-1875م: 24

الفصل الثاني: التنظيم الإداري الاستعماري في مناطق الحكم المدني

المبحث الأول:الهيكل الإداري الاستعماري: 27

3-البلديات: وهي نوعان:..... 28

أ/بلديات كاملة السلطة(Communes de plein exercice)..... 28

ب/بلديات مختلطة: (Communes Mixtes) 29
المبحث الثاني: القوانين الإدارية:..... 31
1/قانون كريميو Décret Crémieux 1870: 31
2/ قانون الأهالي: 32
3/ قانون الاستقلال المالي 1900: 33
4/ قانون إنشاء المحاكم الزجرية 1902: 33
5/ قانون جونار 1906:..... 34
المبحث الثالث: السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر:..... 34
1-مرحلة الاستقلال الذاتي للعدالة الإسلامية (1841-1870 35
2-مرحلة الإدماج:..... 39

الفصل الثالث : أثر السياسة الإدارية الفرنسية على المجتمع الجزائري

المبحث الأول: الجانب السياسي : 44
أ/تطبيق مبدأ السياسة الجماعية ووضع الجزائريين رهن الاعتقال الإداري: 44
ب- تبني سياسة الإدماج والإخضاع:..... 45
ج- الحرمان السياسي وضعف التمثيل الإداري:..... 46
المبحث الثاني: الجانب الإقتصادي..... 48
1)-إنهيار النظام العقاري المحلي:..... 48
أ-مصادر أراضي الجزائريين وفرنستها: 48
ب-تركيز الملكية العقارية: 50

ج- تهجير الأهالي ومصادرة الأراضي في المناطق التي عرفت انتفاضات شعبية: 50
2)-تغيير البنية التقليدية: 51
أ-دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي: 51
ب-تأثير القطاعات الثلاث: 51
1- إخضاع الزراعة للرأسمال الاستعماري: 52
2- توزيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب: 52
المبحث الثالث: الجانب الديني: 54
خاتمة: 57
الملاحق: 60
قائمةالمصادر والمراجع..... 69